



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

فتاوي سراج الدين قاري الهداية

المؤلف

سراج الدين عمر بن علي الكفائي القاري

٢٠١٩
١٨٥٨



هذا كتاب فتاوي سراج الدين قاري الهداية
علي مذهبي حنيفة النعمان عليه
من المهين الرحمة والرضوان

كامل
في
الزينة

في زينة شجر نعمنا الله بعلومه
مع زوجة فقال وببركات المسلمين
لها نكاح في طالق
ثلاثا ولا ينه في الحال
ولا في المال فهل يقع عليه
طلاق أم لا أفيدواكم التوا
الجواب
صبيحة المضارع لا يقع بها
الطلاق كما صرح به الكمالين
الهام إلا إذا غلب في
الحال وصرح بعضهم بلفظ
تكون لا يقع مطلقا أي ولو غلب
في الحال وانت علي علم بأنه يدين علي
كل حال والحاصل أنه لا وقع بذلك حيث لا ينه له
حالا أو مالا والحالة هذه والله اعلم

من مؤخر صدقها على أن يطلقها
طلقة واحدة فطلقتها طلقة واحدة
في مقابلة مهرها ومناها ابتداء هو الذي
يسمونه العلماء خلعا واقتداء فملكته
نفسها في ذلك الأمر فهل لا يملكها رجعة أم لا
الجواب
نعم لا أن يجري العقد الجديد في حفرة شاهدين
عديتين تكن يكون برضاها لا نفاه ملكته نفسها
في العوض الذي هو المهر والمهرها غير الأول
لأن الأول سقط بالبراء منها وأما علم
وإذا جرى عقدها بالبراء منها وأما علم
العقد من الزوج شرعا وأما الهداي

نقل من خط
الشيخ الأبراهيم
الهدادي
أرجو أن يكون



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله
صلي الله عليه وسلم وبعد فهذه سؤالات سالها بعض
الحكام الشيخ الاسلام العلامة سراج الدين قاري الهادي
تغمده الله برحمته ورضوانه واسكنه اعلى جناته فاجاب
عنهاما هو المفتي به من المذهب والعمل عليه فيما فيه الخلافة
وفيما لا اختلاف فيه بين الاصحاب رضوان الله عليهم اجمعين
قال الشيخ الامام العلامة كمال الدين بن الهمام تغمده
الله برحمته فلما وقفت على ذلك بخطه المبارك احببت جمع
من امساكنه واوراقه المتفرقة المسطرة على رسم الفتوي
وجوابها وها انا اذكر جوابه بحروفه وكذلك السؤال مختصرا
سئل اذا قال الرجل لزوجته ان ابرائيني مما لك علي فاني
طالق فقالت ابرائنا وابراك الله ولم يكونا يعلمان مقدار
الحقوق فهل يقع الطلاق ويصح الابراء ام لا **اجاب**
اذا قالت له في مجلس ابرائنا وابراك الله صحت البراءة

2
ودفع الطلاق سواء علما او احدهما مقدار الحقوق او لم
يعلم الا ان البراءة في المجهولات صحيحة عندنا **سئل** اذا
ادعي شخص علي اخر مال او غيره عند الحاكم فسال المدعي عليه
فسكت عن الجواب الشرعي فهل يجبر بالحسب وغيره عليه ام لا
اجاب يجبره ويؤديه بالحسب ليجيب عما ادعي عليه به **سئل**
عن الحر البالغ العاقل اذا تصرف وباع واشترى واقر
وتزوج وادعي ابوه او وصيه او امين الحكم انه تحت الحجر
وانه سفيف فهل يقبل ذلك ام لا **اجاب** مذهب الامام
ابي حنيفة رحمه الله انه اذا بلغ عاقل فجميع تصرفاته
نافذة **سئل** اذا قال الرجل ان فعلت كذا وان كان
كذا فعلي عشرة الاف درهم علي سئل النذر الشرعي للفقراء
او المساكين او لمصالح الحرمين الشريفين ثم فعل ذلك
هل يطالب ام لا **اجاب** اذا كان المتعلق عليه النذر
فيما يريد وقوعه يلزم فيما بينه وبين الله تعالى ولا يجبر
عليه في القضاء لانه لا يدخل تحت حكم القاضي وان كان

لا يريد وقوعه وفعله فهو مخير ان شاء او في المندور وان
شاء كفر كفارة يمين **سئل** اذا اشترى شخص مكيلا
او موزونا فاحضر البايع القباقي ووزن البضاعة
بحضور المشتري وسلم بالمشتري ثم ادعى المشتري انها
ناقصة فهل تسمع دعواه ام لا **اجاب** ان لم يقر المشتري
انه قبض جميع المبيع وانه استوفى جميع ما وقع عليه
العقد فالقول قوله في مقدار ما قبضه مع يمينه ولا
يسمع قول القباقي وحده الا ان يشهد معه اخر اذ قبض
جميع المعقود عليه وهو كذا وكذا **سئل** اذا اقر شخص
ان في ذمته لشخص كذا درهم فثبت له في ذمته بطريق
شهرعي ولم يقر بقبض عوض فلما ادعى عليه واعترف بالقرار
او اقيمت عليه البيينة بذلك طلب يمين المقر له انه قبضه
العوض الشرعي فهل يلزم المقر اليمين ام لا **اجاب**
مذهبنا في حنيفة ومحمد انه يلزم بما اقر به اذا ثبت ذلك
انه قبض عوضه لانه ما اقر به عوضا عن شيء بل اطلق لكن

المقر له ان علم انه اقر كاذبا لا يسعه ان ياخذ منه جبرا او
الفتوي على انه يحلف المقر له انه ما كان كاذبا فيما اقر به واست
مبطلا فيما ادعيه ويقضي **سئل** عن شخص وقف ارضا
شايعة او عقارات نصفين او اثلاثا او ارباعا على
جهات ثم حصل بين مستحق الوقف مخاصمة وطلبوا القسمة
وهذه الارض مما يمكن قسمتها فهل تقسم او لا **اجاب** ليس
لهم ان يتقسموا العين الموقوفة لان القسمة انما تكون في
الملك المشترك ولا ملك للموقوف عليهم هذا هو المذهب وبعضهم
جوز ذلك **سئل** عن رجل له مال لا يؤدي زكاة هل يجبره
الحاكم على اخراجها بنفسه **اجاب** اذا قامت البيينة عليه
انه مال اوانه لا يؤدي الزكاة اجبره الحاكم على اخراجها
بنفسه **سئل** هل لاحد من الناس ان يجبي الزكاة قهرا
من اربابها بغير اذن الامام ولا نايبه ويعطيها لمن
يختاره وهل تسقط الزكاة بذلك عن صاحبها **اجاب**
ليس لمن لا ولاية له ان يطالب احدا بزكاة ماله ولا يخذها

منه جبراً ويصرفها إلى المصارف بل يرفع امره إلى الامام
او نائبه ليامره باخراج الزكاة بنفسه وبجبره اذا امتنع
ومن ارتكب ذلك الفعل فهو متعدي على الامام فيؤدبه
عما يرى ومتى اخذها بغير رضا المالك وصرفها إلى المصارف
لا تستقط الزكاة عن المالك لان الزكاة عبادة ولا بد فيها
من اختيار المؤدى وترد إلى من اخذت منه لانه غاصب
سئل عن الواقف اذا رجع عن ما وقفه قبل الحكم بلزوم
الوقف ثم وقفه ثانياً على جهة اخرى وحكم القاضي بصحة
الرجوع وبصحة الوقف الثاني ولزومه على مقتضى مذهب
الامام ابي حنيفة فهل يصح هذا الوقف الثاني **اولا اجاب**
اذا رجع الواقف عما وقفه قبل الحكم بلزومه على مقتضى قول
ابي حنيفة انه صحيح لكن الفتوي على خلاف قوله في الوقف
وانه يلزم من غير حكم الحاكم ومع ذلك اذا قضى بصحة الرجوع
قاضي حنفي صح ونفذ فاذا اوقف ثانياً على جهة اخرى
وحكم به حاكم صح ولزم وصار المعتبر هو الثاني لانه ثابت

الحكم الحاكم **سئل** عن اراد ان يتخذ طاحوناً بين جيران بيوتهم
عتيقة يخشى عليهم منها فهل لهم منعه **اولا اجاب** اذا خسر
اهل الخبرة ان اتخاذ الطاحون يوهن بناء بيوتهم
فالفتوي على انه يمنع من التصرف على وجه يتضرر الجار
وان كان يتصرف في ملكه **سئل** هل يجوز للنصارى
واليهود ان يتخذوا بيتاً يجتمعون فيه ويقسمون اذا كانوا
في بلد ليس فيه بيعة ولا كنيسة **اجاب** انهم ممنعون من
احداث بيت يجتمعون فيه لئلا يجوز لهم ان يستأجروا
مكاناً يصلون فيه صلواتهم **سئل** عن تزوج امرأة ولها
ابن من غيره فترجع الابن امرأة واستولدها بنتاً
فهل هذه البنت تحرم على زوج ام الابن المذكور **اولا اجاب**
نعم تحرم عليه ان يتزوج بنت ابن زوجته لانها ولد
ربيبه فتحرم عليه وان سفلت **سئل** اذا تصادق اثنان
على انهما ابنا عم وكل منهما نسب معروف فهل يصح هذا
الاقرار ويتولدان بام **لا اجاب** يصح هذا في حق ارض

كل منهما من الآخر لا في حق ثبوت نسب كل واحد منهما في الجدة
ولا بد من التبيين في الاقرار انه ابن عم شقيق او لأب
او لأُم فان ثبت ذلك بالبينة صح في ثبوت النسب ايضا
سئل عن الرجل اسلم لرجل مبلغا في شيء يجوز فيه السلم
ثم طال به فادعي عند الحاكم انه اقرب قبض راس المال المسلم
ولم يقبضه وانه كان كاذبا في اقراره **اجاب** بخلافه
السلم انه لم يكن كاذبا في اقراره اذا اراد تخليفه فان حلف
استحق المسلم فيه وان بكل برئ المسلم اليه مما اقرب كما
تقدم وانه المفتى به **سئل** هل يجوز بيع مثقال من الذهب
بقنطار من الفلوس نسيئة ام لا **اجاب** لا يجوز بيع
الفلوس في اجل بذهب او فضة لان علماءنا رضي الله تعالى
عنهم نصوا على ان ذلك لا يجوز سلم موزون بموزون الا ان
يكون الموزون المسلم فيه مبيعا كزعفران او غيره والفلوس
ليست من المبيعات بل صارت اثمانا **سئل** هل يجوز
الزكوة في الفلوس المتعامل بها في هذا الزمان **اجاب**

نعم الفتوى على وجوب الزكوة في الفلوس اذا تعامل بها
وبلغت ما يساوي ما يتي درهم من الفضة وعشرين مثقالا
من الذهب **سئل** عن شخص عليه دين لشخص والمدين
وكيل يتصرف عليه فاذن المدين لوكيله ان يعطى رب
الدين دينه وغاب فطالبه رب الدين الوكيل فادعي ان
ليس تحت يده مال لموكله فهل يقبل قوله بلا عين ان ليس
تحت يده لموكله وهل يعتد بقوله بلا عين او لا واذا اقام
رب الدين بينة ان تحت يده مال لموكله هل تسمع او لا
اجاب لا يلزم الوكيل دفع ما في يده الي من وكله بقبضه
منه وان انكر ان الموكل بقبض الوجبة او العين ليس له تحت
يده شيء لا يلزمه شيء ولا عين عليه لان اليمين انما تجب
بالخصم والوكيل بقبض الوديعة والعين ليس بخصم
سئل عن رجل استاجر ارضا ما لم ينتفع بها بيع
جميع الملح منها بعد سقيها بالماء حية ينقذ الملح **اجاب**
اذا استاجر الارض يسوق اليها الماء ثم ان الماء الذي

يسوقه اليها ينقذ ملحا فهذا الملح ملكه لانه انعقد من
الماء الذي ساقه الي هذه الارض ملكته فيها فاذا كان كذلك
فالاجارة صحيحة لانه استاجر الارض ليحسب فيها الماء
الذي يسوقه اليها في المدة التي استاجرها لذلك فصار كما
اذا استاجر حوضا او صهرا يحمل الماء يجعله اليها
وان كان الملح الذي ياحته الماء هو من اجار الارض لا من الماء
الذي ساقه اليها فهو ملك لصاحب الارض لان اجزاء الارض
كالطين والتواب فلا يجوز استيجار الارض لذلك لانه استيجار
علي استعمال العين والاجارة انما تنعقد علي استعمال
المنافع فاذا انصرفا فيرد كل واحد من المتواجدين لصاحبه
ما وضع يده عليه الاخر **سئل** عن شريكين في دار انفذت
وسقطت نقضها فطلب احدهما قسمة النقص والي الاخر
اجاب الانقاض ان امكن قسمة ابان لم يحتج الي كسر وشق
قسمة بطلب احدهما وبحجبه الممتنع وما يحتاج الي كسر
لا يقسم الا بالتراضي والجهد القائم لا تقسم الا بالتراضي

سئل

سئل هل للقاضي تزويج الصغار **اجاب** ان كتب في
تقليده ان له تزويج الصغار زوج والافلا **سئل** عن
البايع هل له حبس المشتري علي الثمن وان كان المبيع في يده
اجاب نعم له حبس علي الثمن وان كان المبيع في يده كالمزني
يحبس الراهن وان كان الرهن في يده **سئل** عن شخص ادعي
علي اخر بمال فادعي انه اقبضه للمال وان له بينة تشهد له بذلك
وهي متعذرة هل عمل الي احضارها **اجاب** اذا اقرب للمال
وادعي الا يفاء ان لم يقم البينة بذلك في الحال والا لزم
بدفع المال واذا اقام بينة بعد ذلك لا يرد اليه ما اخذه
منه لان الدين الذي ادعاه المدعي ثبت باقراره وما ادعاه
من الا يفاء لم يثبت بعد ولا يؤخر الثابت بمجرد دعواه
بالا يفاء **سئل** عن شخص اشترى من اخر جميع ما في يده
من نقود وبضائع وغير ذلك فهل يصح ذلك **اجاب** ان
علم المشتري بجميع ما يملكه البايع صح البيع ولا يضر جهل
البايع بمقداره **سئل** عن المودع والعامل في المال

اذا شهد عليه عند الموت انه رد المال الي مالكه او انه تلف في
يد هل تبوا الورثة **اجاب** اذا مات من عنده مال الوديعة
او القرض او غيره ذلك مما هو امانة كان القول قوله في رده
الي مالكه او تلفه او جز منه فطوب وورثته بذلك فادعوا
ان مورثهم ادعي قبل موته انه رده الي مالكه وان تلف منه
واقاموا بينة علي انه قال ذلك في حياته تقبل بينتهم
وكذا اذا اقاموا بينة علي انه قال ذلك في انه حين موته
كان المال المذكور قايما وان مورثهم قال هذا المال لفلان
عندي وديعة او قرض او قبضة لفلان بطريق الوكالة
وارسله لادفعه اليه فادفعوه اليه ولكنه ضاع بعد ذلك
من عندنا لا ضمان عليهم ولا في تركته **سئل** عن رجل اشترى
شيئا واقرب برؤيته عند الشهود ثم بعد قبضه ادعي انه لم
يكن راه واراد رده هل له ذلك **اجاب** اذا ادعي المشتري
بعد اقراره برؤيته البيع ورؤيته عيوبه انني اقررت
بذلك ولم اكن رايت المبيع وكذب المايح ان اقراره بذلك

كان بعد الرؤيا والمعرفة فان حلف لم يلتفت الي انكاره المشتري
وان نكل فلم يثبت في الرد **سئل** عن رجل اشترى جميع
ما في هذا البيت المقفول هل يصح **اجاب** البيع جائز لان
الجهالة اليسيرة لا تمنع صحة البيع وللمشتري الخيار
اذا اراد في ما في البيت ان شاء رضي وان شاء رده ولا خيار
للبايع **سئل** اذا اخذ المطلق ولد من حاضنته لترجوا
هل له ان يسافر به او لا **اجاب** لم ان يسافر به الي ان يعود
حقا **سئل** اذا سقطت حضنة الجدة بنزوحها اجنبي
ولها ام هل تستحق الحضنة **اجاب** نعم تستقل الحضنة
الي ام الجدة وان علت **سئل** عن رجل تزوج امرأة وزفت
اليه بقماش وحلي ومصاغ وخماس وغير ذلك والزوجة
حرة بالغة ثم بعد ذلك ادعي والدها ان جميع ما مع ابنته
ملكه واعاره لها لتتجمل به في بيتها ليس ملكها واذا عت
البنات المذكورة انه ملكها ليس له ولا لوالدها في شيء
منه حق فقول من يسمع **اجاب** القول قول الاب والام

انما لم يملكها وانما هو عارية عندها مع اليقين الا ان
تقوم دلالة علي ان الاب والام يملكان مثل هذا الجواز
الذي للبنت **سئل** عن رجل سال من الحاكم ان يحلف
عنه ان لا يشكوه من الشرع فابي الغريم الحلف **اجاب**
ليس للقاضي ان يجبره على الحلف وانما ينهيه عن التعرض
له من غير الشرع فاذا انقضاء ثم شكاه الي غير الشرع ادبه
وغرمه جميع ما غرم بسبب ذلك **سئل** عن رجل له عقار
وارض وقف نصفها شايع ثم توفي فارادت اولاد الموقوف
عليهم قسمة ذلك وهو ما يحتمل القسمة فهل يجبرهم
الحاكم الي ذلك ويقتلهم ذلك ويفرز الوقف من الملك ويحكم
بصحته او لا **اجاب** نعم تجوز القسمة ويفرز الوقف من
الملك ويحكم بصحتها ويجوز للورثة بيع ما صار لهم بالقسمة
واذا قسم بينهم من غير علم بالقسمة ان شاء عين جهة
الوقف وجهة الملك بقوله والاولي ان يقرع بين الطرفين
نفيا للهمة عن نفسه **سئل** عن معني قولهم ويجبر في الاجارة

القاسمة

القاسمة اجرة المثل لا يتجاوز به المسمى **اجاب** معناه
انه يتاجر شخصيا باجرة معلومة لكن بشرط في صلب
العقد مثلا ان مرمة الدار علي المتاجر او علف الدواب
علي المتاجر فهذا شرط يفسد العقد لان المرمة والعلف
علي المؤجر فاذا استوفى المتاجر المنفعة في هذه الاجارة
القاسمة فالواجب علي المتاجر اجرة المثل اما اذا فسد
الاجارة لجهالة الاجرة بان استاجر شيئا مدة معلومة
كثوب او دابة ولم يبين جنس الثوب ونوعه فالواجب
علي المتاجر اجرة المثل بالغاما ببلغ اذا استوفى المشتري
المنفعة **سئل** هل تجوز اجارة الارض المشغولة بزرع
الغير **اجاب** اذا كان الزرع بحق بان كان باجارة لا يجوز
ان يؤجر ما لم يحصد الزرع الا ان يؤجرها اجارة مضافة
الي المستقبل وان كان الزرع بغير مستند شرعي صححت
الاجارة لان الزرع في هذه الصورة واجب القطع فالمؤجر
في هذه الصورة قادر علي تسليم ما اجره بان يجبر صاحب

صاحب الزرع على قلعه سوا ادرك اولاً لانه لاحق لصاحبه
في ابقائه **سئل** اذا غصب لارض من المستاجر هل تلزمه
الاجرة **اجاب** اذا غصب من المستاجر ولم يتمكن من
الانتفاع بها تسقط عنه الاجرة مدة الغصب فاذا زال
وانتفع بها وجب عليه الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق
من المدة ما يتمكن من الانتفاع بها لما استوجرت له فله
ان يفسخ الاجارة كما كان له ان يفسخ حين غصبت منه
سئل عن المرتفع اذا ادعى رد العين الموهوبة وكذبه
الراهن هل القول قوله **اجاب** لا يكون القول قول المرتفع
في رده مع يمينه لان هذا شأن الامانات لا المضمونات
بل القول قول الراهن مع يمينه في عدم رده اليه **سئل** عن
شخص ادعى على ورثة شخص انه اودع مورثهم ودعيته
فانكر الورثة ولم توجد العين المودوعة في التركة
ولم يدعي يمينه بذلك **اجاب** اذا اقام المودع يمينه
على الابداع وقدمات المودع محتملة للمودعة ولم يذكرها

في وصية ولا ذكرها لها الورثة ففما زها في تركته فان اقام
يمينه على قيمتها اخذت من تركته وان لم يكن له يمينه على
قيمتها فالقول قول الورثة مع يمينهم ولا يقبل قول الورثة
ان مورثهم ردها لانهم لزمهم ضمانها فلا يبرؤون بمجرد قولهم
من غير يمينه شرعية علي ان مورثهم ردها **سئل** عن
شخص دفع لآخر مبلغاً وامره بدفعه لزيد وان ياخذ من
زيد رجعة ان المبلغ وصل له ففعل ذلك وادعى الماذون
ضياع الرجعة منه وانكر زيد القبض فهل القول قول زيد
مع يمينه ام القول قول الماذون مع يمينه **اجاب**
القول قول الماذون مع يمينه في انه دفع اليه زيد وانكر
زيد القبض فالقول قوله مع يمينه ايضا فحاصل الجواب ان
الماذون يقبل قوله في حق نفسه لا في حق زيد اذا انكر الا
بيمينه تقوم عليه واذا اشترط على الماذون ان لا يدفع
الا بشرط الا شهادة علي زيد واحضار رجعة تشهد
عليه زيد بالقبض فلم يحضر رجعة بذلك وانكر زيد القبض

كان للماذون ضامن له ولا ينفعه قوله اشهدت وضاعت
الوثيقة ولا يبرأ مالم يحضر الرجعة او يقر زيد بالقبض
سئل عن شخص خرج من عند القاضي في الترسيم مع الرسول
علي حق شرعي فذهب مع الرسول ليرضى خصمه بالدفع او
بالسجن فحضر الرسول وادعي انه هرب منه وليس للرسول
بينه بذلك فهل يلزم الرسول المبلغ وهو القول قوله في
هربه **اولا اجاب** اذا هرب الغريم من الرسول وعجز عنه
فالقول قوله في ذلك ولا ضمان عليه لكن اذا لم يعلم هروبه
الابقوله يوجب على التفريط **سئل** عن جماعة من اهل
الذمة شهدوا علي ذي اذ اسلم وخرج مزددين النفران
وانكر هل تقبل شهادتهم عليه **اجاب** لا تقبل شهادتهم
عليه ولا يتعرض له بسبب هذه الشهادة لانهم يزعمون
انه ارتد ولا تقبل شهادته الذي علي المرتد **سئل** عن
شخص استعار ثيابا ليرهنه ورهنه واستحق الدين
هل يجبر المعتبر علي فكا الرهن ويجبر عليه المستعير المراتن

اجاب

اجاب لا يجبر المعتبر علي قضاء الدين ولا علي بيع العين وكذا
ليس للمستعير بيعه وكذا ليس للمرتهن بيعه الا برضى
مالكه وانما حبس الرهن اليان يستوفي دينه **سئل** عن
شخص وكل شخصا في بيع ثمره او قبض دينه وقبل الوكيل
الوكالة ثم انه تهاون حتي انه عدم ما وكله فيه فتلفت الثمرة
او تحبب الرجل هل يلزم الوكيل شي **اجاب** لا ضمان علي
الوكيل في شي من ذلك لانه متبرع في ذلك ولا ضمان علي المتبرع
سئل عن شخص استاجر شخصا علي ان يسافر ملاحا في
سفينة او حكما للبحر اذ ثم اختلفا في استيفاء العمل
فادعي المستاجر عدم الوفا وادعي الموجر الوفا فالقول
لمن **اجاب** القول قول المستاجر مع عينة والبينة
بينه الموجر لانه يدعي لايفاء والمستاجر ينكر **سئل**
عن شخص اشترى دارا ببلد وها ببلدة اخرى وبين
البلدتين مسافة يومين ولم يقبضها بل خلى البايع
بين المشتري والمبيع التخلية الشرعية ليتسلم الدار فهل

يصح ذلك وتكون التخلية بالتسليم اجاب اذا لم تكن
الدار بحضرتها وقال البايع سلمتها لكونه قال المشتري
تسلمت لا يكون ذلك قبضا ما لم تكن الدار قريبة منه بحيث
يقدر علي الدخول فيها والا فلا فيجنيده لا يكون قابضا وفي
مسئلتنا ما لم تمض مدة يتمكن الذهاب اليها والدخول
فيها لم يكن قابضا ^{سئل} عن شخص ادعي علي اخر
انه تسلم منه قدرا من النقود والبضائع ولم يذكر سبب
التسليم وقال المدعي عليه ما يستحق علي التسليم ما
ادعاه وسئل الحاكم عن سبب التسليم فامتنع من ذكره
فهل يجبر علي ذلك او يلزم الشهود ببيان السبب اجاب
هذه الدعوي صحيحة ولا يجبر المدعي علي بيان سبب
التسليم وما ادعي به ويلزم المدعي عليه رد الجواب
فان انكره واقام البينة علي ذلك قضيه بما ادعاه ولا
يلزم الشهود ببيان الجهة ^{سئل} عن شخص قال لا خير
زيد احالي عليك بالف فقال الكريهة او وصول فقال

١
لا وانما قال اعطاني الالف فان قال زيدا ان ما احالي
عليك بشي فادرج بها علي فاعطاه ذلك ثم ان زيدا
مات او غاب فهل للمقبض ان يرجع علي القابض بالالف
اجاب ان اعترف المحال عليه بالدين الذي اجل
به عليه ودفع الي المحال علي هذا الوجه لا يرجع به علي
المحتال ما لم يعرف المحال فان صدق المحيل المحتال
ثم الامر وان افكر الحوالة واخذ دينه من المديون يرجع
المديون به علي المحتال مما قبضه منه وكذا ان مات او
غاب ولم يعلم حاله لا يرجع علي القابض بشي ^{سئل}
هل يجوز بيع بزر الكتان قبل ان يدرس ويصير احما
يعصر منه الزيت هل يجوز بيع العدس والباقل في
قشرها اجاب لا يجوز بيع الاول قبل الدرس كما لا
يجوز بيع حب القطن في قطنه ولا بزر البطيخ وكثير
بيع الباقل والعدس في قشرها ولا خياره كما يجوز
بيع الحنطة في سنبلها والباقل في قشرها ^{سئل} عن

مسلم بينه وبين ذمي ومستما من عداوة دينية هل
تقبل شهادته عليه اجاب لا تقبل شهادته عليه سئل
عن شخص اشترى من اخر فرسا فذكر البايع انها من
نسل فرس فلان مشهورة بالجودة ثم تبين كذبه هل
للمشتري الرد اجاب اذا اشترى بها بناء على ما
وصف له بثمن لولم يصفها بهذه الصفة لا تشتري
بذلك الثمن والتفاوت بين الثمن فاحش وهو لا تساوي
ما اشتراه به له اذا تبين ذلك سئل عن شخص تزوج
امراة علي انها مسلمة فظهرت انها كاتبة هل له
فسخ النكاح او لا اجاب ليس له فسخ النكاح سئل
عن رجل اشترى من اخر بزر بطيخ فزرعه فلم ينبت
واذعي المشتري انه كان معيبا واقام بينه ما اذا يلزم
البايع اجاب اذا ثبت انه كان معيبا يرجع بنقدا
العيب سئل عن شخص اشترى من اخر سلعة
فقال البايع ان زيدا اعطاني فيها الفا فارضيت

ايضا

ايبيعها له فاشترى بالف بناء على هذا الاخبار ثم تبين
ان زيدا لم يدفع فيها الفاقبل للمشتري الفسخ اجاب
اذا اشترى بثمن فيه غبن فاحش وكان البايع غرره
بقوله بان قال زيد اعطاني فيرا كذا فاشتراه بناء على
اخباره ثم تبين الغبن الفاحش له الرد اما اذا كان
ما اخبره به هو قيمة فليس له الرد وان تبين كذب
البايع فيما اخبره به سئل هل يجوز بيع قصب
السكر وهو قائم على اصوله مغطى في قشر بعد بدو
صلاحه او لا اجاب نعم يجوز البيع وله الخيار اذا
راه بازاله قشره ان شاء اخذه وان شاء رده فان
قلع شيئا منه من الارض بطل خياره سئل عن شخص
مسجون بدين شرعي لشخص وله بضائع ومتاع ومال
ظاهر فشرع يتصرف فيها بالهبة والوقف والبيع
والاكل حية يعود فقيرا ويحرم رب الدين ماله فما
الحكم في هذه التصرفات وانلاف هذا المال هل يحجر الحاكم

عليه ويسمى غلبة ولا اجاب اذا كان الامر كما ذكر
فللقاضي ان يقضي في هذه المسئلة بقول صاحبهين
ويسمى غلته وامواله ويقضي بهاد يونه جبر اعليه
وان لم يرض وله ان يحجر عليه وتنعيم من هذا التصرف
فاذا قضى به نفذ سئل عن مسئلة الوقف ماصورتها
وهل هي قول ابي حنيفة رحمه الله ام قول صاحبه اجاب
الاستبدال اذا تعين بان كان الموقوف لا يستفيع
به ثم ومن يرغب فيه ويعطي بدله ارضا او دارا لها
ربيع يعود نفعه على جهة الوقف فالاستبدال في
هذه الصورة قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
وان كان الوقف له ربيع ولكن يرغب شخص في استبداله
ان اعطي مكانه بدلا اكثر ريعا منه في منتفع الوقف
جاز عند القاضي ابي يوسف والعمل عليه والا فلا يل
سئل عن شخص ابرأ شخصا من سائر الحقوق الشرعية
وكتب بينهما مسطورا بذلك ثم ادعى المبرأ انه وجب

له علي المقر له حق بعد تارخ البراءة وانكر المقر له
وقال انما هذا الحق كان قبل البراءة وقد سقط بالبراءة
فالقول لمن اجاب اذا لم يثبت المقر بالبراءة ان تارخ
ما ادعى به متاخر عن تارخ البراءة والا فالقول قول
المنكر مع يمينه سئل عن شخص وقف عقارا ولم
يعين الناظر فلن يكون النظر هل يكون مستحق الوقف
ام للحاكم اجاب اذا مات من غير وصي فالنظر للحاكم
وان مات عن وصي في تركته فالوصي يتكلم في وقفه
سئل عن شخص باع عينا ثم حضر شخص فادعى حصة
في العين فصدقه البايع هل يقبل قول البايع اجاب
لا يقبل قول البايع ان المدعي له حصة في المبيع الابينة
شرعية سئل عن مستحق حصة في وقف عليه وهو
ناظر عليه اجرها مدة طويلة وقبض اجرها ثم مات
في اثناء المدة وانتقل الوقف الي غيره هل تفسخ اجارته
اجاب لا تفسخ يموت الناظر الموجد وان كان هو

المستحق بانفراده **سئل** هل يجوز بيع الحضرة الغائبة
في الارض كالنخل والجوز والقلعاس اجاب يصح البيع
واذا قلعه البايع فلا شري الخيار **سئل** اذا مات احد
المؤجرين والمستأجرين هل تنفسح الاجارة في نصيبه
فقط اجاب كل من مات منهم انفسح في نصيبه وبقي
العقد في نصيب الآخر يقسط من الاجرة **سئل** عن رجل
ياخذ المكوس اشهد عليه انه لا يستحق عند زيد مكس
قصب ولا موز ولا بلح ولا غير ذلك ثم بعد مدة ادعي
علي زيد مبلغ ثمن جديد وبضاعة واقام بذلك بينة
وادعي زيد عدم الاستحقاق وتمسك بقول المكاس
في الاشهاد عليه وغير ذلك وادعي ان هذا المدعي
دخل في عموم هذا اللفظ وقال المكاس المراد بقولي
لا غير ذلك من المكوس خاصة فايها يقبل قوله اجاب
القول قول المدعي مع يمينه ان الذي ادعي به غير
المكس وان قوله غير ذلك بيان للمكس انه هو المجهل

والمبري **سئل** عن صغير اسلم فادعي ابوه النصراني
انه نزع خمس سنين وانه غير مميز وادعت امه المسلمة
ان نزع سبع سنين وانه مميز فالقول لمن وما المراد بقول
صاحب المجمع ويصح اسلام الصبي لعاقل اجاب معروض
علي اهل الاسلام ويرجع اليهم فيه والمراد بالصبي لعاقل
المميز وهو من بلغ سبع سنين فما فوقها لانه روي
ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام علي رضي الله
وهو ابن سبع سنين فلجابه اليه **سئل** عن رجل قال
لاخري عند والدك المتوفي حق شرعي غنستند شرعي
فقال الولد لا اعلم لك علي ابي حق فقال له اعطني ما اقول
لك ابي استحق عليه وانا اظهر لك المسطور فاعطاه الولد
وهو غير مصدق له في دعواه فلما قبض المبلغ امتنع من
اظهار المستند شرعي يسوقه من وقت الى وقت فهل
للولد الرجوع عليه بما قبضه اجاب اذا لم يصدقه
ودفعه علي ان له مستندا ولم يبين له الرجوع عليه

٢٥
١٥
٤٤
سئل عن رجل زوج بنته العاقلة البالغة
البكر بغير اذنها ولا رضاها ولم تجز النكاح ثم طلبت
من الحاكم فسخ النكاح فهل يسوغ للحاكم فسخه مع العلم
بالخلاف في المسئلة واذا حكم ببطلانه ولهذا الزوج ولد
هل تحل هذه الزوجة له **اجاب** اذا لم يكن حكم الحاكم
بصحته صح ابطال القاضي الحنفية وان حكم بصحته نفذ
وليس للحنفية ان يبطله فالاختيار انه لا يتزوجها وهذا
الذي افتى به الا ان يرى القاضي ذلك فله ذلك اذا عقد او لا
سئل عن الدابة اذا ركبت وعلي يدنها من درو شها
عرق واصاب بدن الراكب او ثوبه من ذلك العرق الملوث
اجاب ان كان علي بدنهاروث وعرق واصاب الثوب
نجسه ولا يطهر بدن الحيوان اذا اصابه روث او بول
الا بالغسل **سئل** هل يمنع الجار ان يفتح كوة يشرق
منها علي جاره وعياله **اجاب** نعم يمنع من ذلك
سئل عن شخص تزوج امرأة وزفت اليه نجهماز

وقمار

وقمار ونحاس ومصاغ وغير ذلك فاقامت معه مدقة ثم
توفت فادعي ابوها ان ذلك جميعه ملكه خاصة واحتياط
عليه وانكر الزوج **اجاب** اذا زفت الي الزوج وسلمت
اليه مع الجهماز لا يسمع من الابوين ان ذلك لهما الا ببينة
سئل هل يجوز اكل جميع اصناف العصافير ولو كانت
خطاطيف **اجاب** نعم يحل اكل جميع العصافير كلها
ولو كانت خطاطيف لا بأس باكلها كذا قال محمد بن مقاتل
من علمائنا سئل عن شخص له معصرة سكر فاشترى
من شخص قصبا قائما علي اصوله فراه في قشره مغطي به ثم
انه امر رجال المعصرة بكسر القصب واحضاره للمعصرة
ففعلوا وعصروا منه سكر فحضر المشتري يوما فراه
القصب مسوسا معيبا فهل له الرد بهذا العيب **اجاب**
فعل من امره المشتري في المغيب كفعله بنفسه
ومن اشترى شيئا بعضه مغيب في الارض وقلعه
ليس له رده بعد ذلك بخلاف الرواية لانه دخله نقص بقلعه

لكن له رده بخيار العيب فاذا تصرف في بعضه باحل
او استهلا كتم اطلع علي عيب فمذهب الامام انه ليس له
ان يرجع بامر من العيب فيما تصرف فيه ولا ان يرد الباقي
والفتوي علي قولها انه يرجع بنقصان العيب فيما احل
وفيما بقي وان ضاع بعضه ثم اطلع علي عيب لا يرجع
بشيء اتفاقا **سئل** عن امرأة ادعت علي زوجها
بكسوتها الماضية فذكر انه قررهما كل سنة كذا وكذا
فانكرت الرضا بهذا فهل يلزم الزوج هذا المبلغ
الذي اعترف به اولا **اجاب** انما يقضي بالنفقة و
الكسوة الماضية اذا سبق قضاؤها او تراخى من
الزوجين فاذا قالت انما ارضى ما قدرته فقد ردت
اقراره لانها قد لا ترضى بالقليل ولا ترضى بالترك اصلا
سئل عن شخص مات وعليه ديون وله عقارات
فباعها الورثة وتصرفوا في ثمنها هل يتعقد هذا البيع
اولا **اجاب** اذا لم تكن الديون مستغرقة للترك

بيع الورثة لها وتلخذ الغرماء ديونهم من الورثة وان
كانت مستغرقة للترك لم يصح بيع الورثة لانهم لم يملكوها
لكن لهم ان يقولوا لارباب الديون خذوا ديونكم منا
ونحن نأخذ هذه التركة **سئل** عن امرأة غاب عنها
زوجها نحو خمسة عشر سنة فجاءت لحاكم يري فيسح كاحا
واقامت عنده بيته شهدت انه غاب عنها ولم يترك لها شيئا
ففسح كاحها وحكم بصحة الفسخ ثم تزوجت بعد ذلك
برجل وحكم حاكم بالفسخ بصحة التزوج ثم طلقها فحضر
الي قاضي حنفي ليزوجها بزوج اخر فهل يسوغ للحنفي
ان يزوجه اذا حضر زوجها الغائب واقام بيته
انها مواصلة بنفقة اهل بيته هذا التزوج الثاني
اجاب اذا فسح الحاكم حاكم يري ذلك ونفذ فسح حاكم
اخر وتزوجت غيره صح الفسخ والتنفيذ والتزوج
بالغير ولا يرتفع ذلك بحضور الزوج وادعائه انه ترك
عندها نفقة مدة في مدة غيبته واقام البيته بذلك

١٧
١٦
لأن بينة المرأة أنه لم يترك عندها نفقة اتصل بها القضاء
فلا ينتقض بعد ذلك بالبينة الثانية **سئل** عن رجل وقف
عقارا وشرط أن لا يوجر أكثر من سنة فحصل في الوقف
خراب كثير واحتيج إلى إجارته نحو ثلاثين سنة لعمارتها
فهل يصح ذلك **اجاب** إذا لم تحصل عمارة الوقف إلا بذلك
يرفع الأمر إلى الحاكم ليفعل ذلك فإذا فعل ذلك صح **سئل**
عن وقف أنهدم ولم يكن له شيء يعمره ولا يمكن إجارته
وعمارته هل تنبأ انقاضه من حجر وطوب وخشب **اجاب**
إذا كان الأمر كذلك صح بيعه بأمر الحاكم ويشتري بثمنه
وقف مكانه فإن لم يمكن رده إلى ورثة الواقف الت
ومجدوا ولا يصرف ذلك إلى الفقراء **سئل** عن شخص
أذن لأخوه أن يعطي زيدا ألف درهم من ماله الذي تحت
يده فآذني المأمور الدفع وغاب زيد وانكر المأمور
الأذن وطالبه بالبينة على الدفع فهل يلزم ذلك **اجاب**
أن كان المال الذي عنده إمانة فالقول قول المأمور

مع يمينته وإن كان معصوبا أو ديناً لم يقبل قوله إلا بيمينته
سئل عن شريكين في بستان ولهما فيه دواب تعمل في البستا
ن فقام الشريك والبستان يحتاج إلى مصارف على الدواب
والرجال الذين يعملون في البستان ولا يتلف الزرع والدواب
ولم يكن الشريك أذن لشريكه في الصرف على حصته ونصيبه
فما الحكم **اجاب** يرفع الأمر إلى الحاكم فيأذن له في المصارف
ليرجع به على شريكه إذا حضر **سئل** أيضا عن هذا الشريك
إذا امتنع من الصرف على هذا البستان لقصد أضرار شريكه
وخراب البستان هل يوفى الأضرار من عدم المسقى وضعف
الدواب من عدم العلف وغير ذلك هل يجبره القاضي على
الصرف أم على بيع نصيبه أم لا يلزمه شيء **اجاب** إذا امتنع
عن الانفاق على الدواب يجبره القاضي على الانفاق
عليها أو البيع وأما الأضرار إذا كانت الشركة شائعة
بجبره على المقابلة **سئل** عن الشريك إذا خلط مال
الشركة بماله آخر يجبر أذن شريكه أو المصارف بغير إذن

رب المال وهلك المال هل يضمن الشريك اورب المال اجاب
الشريك اورب الملا اذ قال لشريكه اعمل فيه براك فخلط
مال الشريك او المضاربة عماله او مال غيره لا يكون متعدياً
واذا هلك لم يضمن وان لم يقل له ذلك يكون متعدياً بالخطأ
فيضمنه مطلقاً هلك الام لا واذ اختلفا في المذون
قال قول المالك الا ان يقيم المأجر البيعة على المذون
سئل عن مستحق لوقف عليه وهو فاضرة آجره بدو
اجر المثل هل يصح ذلك ولا **اجاب** لا يجوز ذلك وان
كان هو المستحق لذلك لما يحصل به من الضرر للوقف بالاجرة
سئل عن المالك اذ قال ثبت عندي ذلك ولم يقل وحكته
هل هو حكم منه **اجاب** لا يصح ان قول القاي ثبت
عندي ذلك حكم منه **سئل** عن مسلم ببلاد الافرنج تعرض
له افرنجي ولطمه وضربه بالرمي بول من جملته وعرقه
مالاً ثم ان الله تعالى فكرهه وحضر الي دار الاسلام
ووجد غريمه الافرنجي بها فادعي عليه واقام البيعة

بذلك

بذلك فماذا يجب عليه اجاب ما فعله الحربي بالماسور في دار
الحرب من اخذ مال وضرب ثم دخل دار الاسلام ودخل الحربي
بامان لا ضمان عليه في شيء مما فعله بالماسور سئل عن
ذمي ميمز اسلام وهو سكران هل يصح اسلامه اجاب
يصح كالبالغ السكران لكن اذا زال سكره ما فاعدا الي
بينهما يجبران على العود الي الاسلام بالحبس والضرب
ولا يقتلان **سئل** عن رجل ادعي على اخوانه قذف فاذكر
فالتمس بيمينه لعدم البيعة فنكل هل يلزمه الحد والتعزير
اجاب ان ادعي بما يوجب حد القذف فانكر لا يستخلف
لانه الحد ولا يستخلف فيها والتمعي بما يوجب التعزير
وانكر استخلف بالاتفاق فان نكل عزز **سئل** عن
رجل ادعي رجلاً وديعة ومساقر المودع فاقام زيد
بيينة ان المودع اقران الوديعة اليه عند فلان
ملك زيد وانه اذن لزيد في مطالبة المودع وقبضها
منه وانه اذن للمودع ان يسلم لزيد فادعي بذلك عند

الحاكم فجد المودع الوديعة التي اودعها عند فلان من
اصلها فالتمس زيد عينه عليها فهل له ذلك اجاب اذا
قامت البينة بان المودع اقر ان الوديعة التي اودعها
عند فلان هي ملك زيد وقد اذن للمودع في تسليمها لزيد
وجب على المودع ان يسلمها له وبحسب على ذلك اذا ثبت ان
فلانا اودع ذلك وليس له ان تمتنع من تسليمها اليه فاذا
امتنع من تسليمها اليه وهلكت ضمنها واذا انكر المودع
وقال لم يودعني شيئا وطلب منه اليمين لا يحلف لانه
لو اقر بذلك لم يلزم بتسليمها الا من اقر له بان رب
الوديعة اذن له في ذلك لان هذا اقرار عام الغير للغير
سئل عن رجل اشترى من رجل جزرا او قلقاسا
او بصلاحا منزروعا مغيبا في الارض هل يجوز ذلك
اجاب اذا اشترى ما لم يره وحكمه ان المشتري
ان يفسخ هذا العقد قبل الرؤية لانه ليس يلزم في حق
فان لم يفسخه وقطع المشتري بعضه باذن البايع او

البايع قلع البعض بخير المشتري ان شاء رضي به وان
شاء فسخ فاذا رضي بالقلوع لزم البيع في الباقي اذا كان
على صفة المقلوع **سئل** عن شخص ادعي علي اخر بحق
فقال المدعي عليه ما اعرف مقدار ماله عندي ولا اعرف
مقدار ما قبضه ولا اعرف شيئا ونسيت الجميع فما الحكم
اجاب بحسب الجيب عن الدعوي فيقر او ينكر فيترتب
عليه كل واحد منهما مقتضاه **سئل** عن رجل ادعي
بحق في تركه ميت له بنون واطفال واقام بينة فهل
ينفذ الحكم على الجميع اولا **اجاب** اذا اقام بينة
على احد الورثة البالغين ثبت الدين في حق الصغار
والكبار **سئل** عن رجل ادعي علي اخر بطريق الوكالة
عن زيد فانكر المدعي عليه الوكالة فطلب الوكيل عينته
انه ما يعلم انه وكيل زيد فهل يلزمه ذلك **اجاب** اذا
انكر المديون الوكالة فطلب الوكيل تخليفه علي انه ما
يعلم وكيل يحلف فان نكل الزم بدفع الدين وان حلف

لا يلزم بشئ **سئل** عن شخص ادعى على اخيه دين لموكله
فلجاب بان موكله قبض المبلغ وان الوكيل يعلم ذلك وانكر
الوكيل العلم وطلب تيمينه على ذلك **اجاب** اذا ادعى
المدينون انه اقبض الموكل دينه يؤمر بالدفع الى الوكيل
وليس له ان يستحلف الوكيل انه ما يعلم ان الموكل قبض الدين
سئل عن وطى جارية ملكا ليمين فحلفت وولدت
ولم يعترف به هل يحلف السيد **اجاب** اذا اولدت
وادعتانه من سيدها وانكر لا يلزمه تمين عند الامام
وعندهما يحلف والفتوي عليه **سئل** عن اشترى جارية
عليها انها بكر فظهرت ثيبا **اجاب** يستحلف البايع
فان حلف بري وان نكل ردت عليه **سئل** عن السرقة
التي هي عيب في الرقيق ما مقدارها وهل يشترط فيها
الحرز او لا **اجاب** السرقة التي هي عيب سواء كانت
من المولى او من اجنبي من حرزوا قلها ما يساوي درهما
الا اذا سرق من بيت سيده ما يוכל فليس بعيب **سئل**

عن ارض مشتركة بين جماعة غير مقسومة وبني احد
الشركاء منها بيوتافنازع الباقون فما الحكم فيه **اجاب**
اذا لم يجزروا ما فعل يقسم بينهم فان وقع نصيبه
فيما بنا فيه او غرس قلمه ما بقي وان لم يقع فيما بقي فيه بل في
نصيب الشريك قلع وضمن ما نفعت الارض بذلك **سئل**
عن رجل استاجر من اخ جدارا وقفا في ارض محتكرة
مدة طويلة فقلعها وعمر في الارض بنا مجددا واستلج
الارض من اربابها فما الحكم في ذلك **اجاب** المعماراة
باطلة وما بناه له وعليه قيمة الانقضاء **سئل** عن
بتان بين جماعة مشاعا وضع الحد لشركائه علي
بعض الثمرة فاخذها مدعيها انه القدر الذي حصه
او دونه فهل يختص به **اجاب** القول قوله في مقدار
ما وضع بين عليه مع يمينه الا ان تقام عليه يمينه بالكفر
من ذلك وما وضع بين عليه من ذلك مشترك بينهم في خاصه
ثم يقسم الباقي بينهم على قدر حصصهم او يجزؤون فاعلم

سئل عن اشترى جارية علي ان سنها ستان فظهر
سنها سنة هل له الرد بذلك **اجاب** ان كان كثير السن
او صغيره مما ينقص قيمته المبيع ويعد عيبا عند اهل
الخبرة رد به والا فلا **سئل** عن رجل قال لآخر وكلتكم
في بيع غلتي واياء ديوني او نقلها للمكان الفلاني و
تفريقها عليهم فهل يصح **اجاب** الوكالة صحيحة
والوكيل مخير ان شاء فعل هذا وان شاء فعل هذا **سئل**
عن رجل اقران لزبد في هذا القصب المزروع نصفه
وعلي المقر القايمة بمصالحه الي حين قلعه ثم في السنة
الثانية اخلفا القصب وبنيت قصباً فادعي زيد
نصفه بمقتضى الاقرار السابق في العام الاول خاصة
اجاب يستحق المقر له الاصل والفرع **سئل** عن
رجل ادعي علي اخر بالف درهم مستحق كان مؤجلا
الي عشرة اشهر مكتوب فيه وان المقر قبض العوض
الشرعي علي ذلك فادعي المقر انه قبض العوض الشرعي

104
ك
ذهباد وكات بخسماية فسأل القاضي صاحب الدين
عما ذكره المقر فلم يجب بشئ سوى قبضه العوض الشرعي
فطلب المقر يمين رب الدين انه ما قبضه الذهب المذكور
فنكل عن اليمين فما الحكم في ذلك **اجاب** هذه معاملة
صحيحة ويجب عليه ما اقربه وان كان العوض ذهباد وكات
سئل عن رجل ادعي علي اخر بالف درهم مسطور مستحق
كان مؤجلا الي عشرة اشهر مكتوب فيه وان المقر قبض
العوض الشرعي علي ذلك فادعي المقر انه قبض العوض الشرعي
ذهباد وكات بخسماية فسأل القاضي صاحب الدين
عما ذكره المقر فلم يجب بشئ سوى قبضه العوض الشرعي
فطلب المقر يمين رب الدين انه ما قبضه الذهب المذكور
فنكل عن اليمين فما الحكم في ذلك **اجاب** هذه معاملة
صحيحة ويجب عليه ما اقربه وان كان العوض ذهباد وكات اليها
سئل عن رجل توفي وعليه ديون وورثته غائبون
هل يسوغ ثبوت الحق علي الميت في غيبته وورثته ام لا

بُدَّ للمدعي من الدعوى على الورثة **اجاب** الميت اذا
كانت تركته في بلد موة واراد اصحاب الديون اثبات
ديونهم والورثة غائبون غيبة منقطعة او صفار
فالقاضي ينصب وصيا عن الميت ويثبت الدين ويبدف
اليارباة بعد استخلاصهم وان لم تكن الغيبة منقطعة
لا تسمع بيعتهم الي ان يحضر الوارث ولو كان الوارث
صغيرا ينصب عنه وصيا ويثبت الدين عليه ويقضي
دينه بعد استخلاصهم انهم لم يقبضوا الدين ولو ثاب
منه ولم يبروا الميت ولم يحتالوا به علي احد ولم يتعاضوا
عنه ولا عن شيء منه ثم يقبضهم من التركة لثبوت المسوء
الحكم بالصحة **سئل** هل يشترط في صحة حكم الحاكم
بيوع او وقف او اجارة بيوع الواقف والبايع والوجر
وصيارفة او لا **اجاب** انما يحكم بالصحة اذا ثبت ان ملك
لما وقف او اذ له ولاية الايجار او البيع لما باعه اما ملك
او نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم

بالصحة

بالصحة بل ينفسخ الوقف والاجارة والبيع **سئل**
اذا اشترط رب المبيعة الارض والمساقى علي الاشجار
جزءا ما يزرع بالارض خارجا من الاجرة وشجرا من
الخل خارجا عن جزو المساقاة ويسمون ذلك طعمة
اصطلاحا هل يصح ذلك **اجاب** هذا لا يشترط مفسد
للاجارة الا ان يكون فيه عرف فيعمل به **سئل** اذا ادعى
رجل علي اخر مبلغ عن مبيع او اجرة دار او قرض او
وديعة فقال المدعي عليه لا يستحق قبلي حقا هل قوله
ذلك جواب كاف **اجاب** نعم قوله لا يستحق علي شيء جواب
كاف وللقاضي ان يسأل عن السبب لكن اذا امتنع من
بيانه لا يجبر عليه **سئل** هل تقبل شهادة اهل الحرب بعضهم
علي بعض **اجاب** نعم اذا اتفقت دارهم وملكهم
وان اختلفا لا تقبل وهذا فيما اذا شهدوا بشيء وقع
بينهم وهم في دار الحرب لا تقبل اذا لا يقضي بين اهل
الحرب فيما يدنيوه او يفاصبوه في دار الحرب فلا فائدة

في هذه الشهادة **سئل** عن رجل اذن لآخر ان يقبض
له من زيد ديننا او عيننا ووكله في ذلك فقبض الوكيل ذلك
وادعي انه دفعه لموكله فهل يقبل قوله مع يمينه **اجاب** القول
قول الوكيل انه دفع ما قبضه لموكله مع يمينه **سئل** عن
شخص عاقد صاحب سفينة ان يحل له غلته في سفينة
الي بلد كذا فهل يستحق شيئا من الاجرة واذا قوى الريح
عليها فتجاوزت البلد المذكور هل يلزم السفان الرجوع
اجاب يستحق الاجرة بقدر ما حمل من المسافة ان
تعذر الذهاب منها الي البلد المعاهد عليها والا فيلزم
المستاجر اليه وامتنع الموجه من الرجوع فانه يجبر
علي الرجوع بنفسه او باجيره فان امتنع وكان
المكان الذي سارت سفينة فيه هو الطريق الي
المكان المستاجر اليه استحق الاجرة بقدر ما وقع
العقد عليه ويحط منه مقدار اجرة الرجوع من ذلك
المكان الي مكان العقد وان سارت السفينة من غير

الطريق

١٠٣
٥٤
الطريق المستاجر اليه لا يستحق شيئا من الاجرة **سئل**
عن رجل اذن لشريكه او لاجنبي في صرف عمارة فهل التول
قولهما وهل لهما الرجوع **اجاب** القول قولهما في
الصرف يمينهما اذا وافق الظاهر والشريك يرجع عما
صرفه والاجنبي لا يرجع الا اذا قال له اصرف علي وامر
لترجع علي **سئل** عن مستحق وقف وهو ناظر عليه آجره
بدون اجرة المثل هل يصح ذلك **اجاب** لا تجوز اجارة
الوقف بدون اجرة المثل وان كان هو المستحق يجوز
ان يموت قبل انقضاء المدة وتفسخ هذه الاجارة
سئل عن رجل ادعي انه وكيل عن زيد في سماع الدعوي
فادعي رجل علي زيد بشي واجاب الوكيل بالانكار فهل
تسمع هذه الدعوي بدون ثبوت الوكالة انه وكيل
الغايب في سماع الدعوي **اجاب** ليس للقاضي ان
يسمع الدعوي ما لم يثبت عنده انه وكيل الغايب في
سماع الدعوي **سئل** عن دلال دفع له رقيق لينادي

عليه فاحذره وتتركه عند شخص للعرض لشرائه فهو يلزم
 احدهما **الاجاب** اما الدلال فلا ضمان عليه ان كان العرف
 بين الناس ان الدلال يدفعه لمن يريد الشراء واما
 الاخر فانه اخذه علي سوم الشراء فان قدر علي الثمن
 وعين يضمنه واذا لم يقدر علي الثمن فلا ضمان عليه اذا
 لم يقصر في حفظه **سئل** هل للشريك ان يفسخ العقد في
 غيبة شريكه **اجاب** ليس لاحد الشريكين ان يفسخ الشك
 من غير علم الاخر **سئل** اذا ادعي شخص علي آخر بحق فانكر
 فاقام عليه البينة شهدت له فتسحب المدي عليه قبل
 القضاء عليه فطلب المدي من القاضي الحكم عليه ليذهب
 خلفه **اجاب** المذهب انه لا يجاب الي ذلك وان طلب
 ان يكتب كتابا الي قاضي البلدة التي بها الغريم
 بصورة الدعوي والشهادة يكتب له القاضي بشروط
 المذكورة في كتاب القاضي الي القاضي **سئل** عن معني
 قولهم تجوز الشهادة بالتسامع في اصل الوقف

ماصورة



ماصورة ذلك **اجاب** صورة ان يشهدوا ان فلانا وقفه
 علي الفقرا وعلي العزاة او علي اولاده من غير ان يتعروا
 بان شرط في وقفه كذا وكذا فان شهدوا علي شرط الواقع
 وانه قال لجهة الفلانية كذا فلا تسامع الشهادة بالتسامع
 علي شروط الواقف لان اصل الذي يشتهر انما هو اصل
 الوقف وانه علي لجهة الفلانية اما الشروط فلا
 يشترط فلا يجوز الشهادة بالتسامع **سئل** هل تجبر
 الزوجة علي السكني في بيت مفرد من دار بيوت سكن
 فيها اقارب الزوج وغيرهم يجمعها باب واحد يقفل
 عليها ام هل يجب علي الزوج ان يحضر لها من يونسها
 ويقضي حاجتها ولا **اجاب** اذا كانت الدار كبيرة
 وفيها منازل او بيوت ولكل بيت باب وغلق له ان
 يسكنها في بيت منها لمحصل كفايتها به اذا استغنت
 به وعمرافقه ولا يجب علي الزوج اخضاها من يونسها
 الا اذا كان لها خادم ملك لها فعليه نفقة خادما

اذا كان مؤسرا وان لم يكن لها خاد ما فقضاء حوائجها
على الزوج لان عليه كفايتها ويسكنها بين اقوام بحيث لا
تستوحش **سئل** عن رجل قال وكلت كل مسلم في كذا قبل
له مسلم الوكالة وفعل ما وكل به هل يجوز **اجاب**
توكيل الجمهور لا يجوز فعلي هذا لا يجوز توكيل كل احد
الا ان يقول وكلت فلانا او اذنت له ان يوكل من شاء
سئل عن شخص استاجر عينا ثم اجوها ثم مات فهل
تفسخ الاجارة **اجاب** اذا انفسخت الاجارة الاولى
انفسخت الثانية علي الصحيح **سئل** عن شخص عليه
ديون كثيرة لشخص تخالف القابض والدافع في وصف
المقبوض فدفع له مبلغا وقال له هذا عن الدين الفلاني
وقال ولي الدين لا احسبه الا من غيره **اجاب**
اذا عين المديون احد المديون ان كان في تعيينه فائدة
بان كان احدهما بكفيل والاخر لا او برهن او احدهما
قرض والاخر ثمن مبيع صح التعيين من المديون وان

105
كان جنسا واحدا لا يصح **سئل** اذا ادعى شخص انه وكيل
عن زيد فباع له واشترى فلم يصدقه زيد هل يلزم الوكيل
اجاب اذا قال اشتريت لفلان واجابه البائع بان قال
بعث من فلان ولم يظهر انه وكيل عنه فان اجاز ما فعل
صح بشرطه والابطال وان لم يقل اشتريت من فلان بل
اصناف الشر لنفسه ثم تبين انه ليس بوكيل عن فلان
فالشر لنفسه **سئل** اذا اظهر لمشتري السلعة
عيب بها والبائع حاضر وسكت عن طلب الرد مدة
بغير عذر هل يسقط حقه **اجاب** اذا اطلع على عيب
فلم الرد ما لم يتصرف في المبيع تصرف يدل على رضاه
فيه وان طالت المدة لكن اذا اشهد حين اطلعه على العيب
فورا كان كافرا بالدابة فظهر له العيب وهو مسافر
ولم يكن في ذلك البلد قاض يرفع الامر اليه فاذا كان قاض
يرفع الامر اليه ويخبره بذلك ولا يشهد فان لم يفعل
احد الامرين بطل حقه من الرد سواء قصر المدة او طالت

سئل اذا قبض صاحب الدين ذهابا او فضا ونقده
بصير فوتم ادعي انها زيف او بعضها وقال الدافع
ليست بفضتي **اجاب** القول قوله مع يمينه انه هو المقبوض
وان كان بعد النقض ما لم يكن دينه او حقه **سئل** عن
رجل قال ان حضرت زوجتي الي مجلس قاض واخبرت
اني سافرت عنكم مدة كذا وكذا كانت اذا اكلت طافا فاهل
اذا وجد الشرط بحكم الحنفى بطلان **اجاب** اذا قامت
البينة على الزوج بذلك او وجد الشرط وقع المشرط
ولا يحتاج فيه الي حكم ولها ان تزوج اذا انقضت
عدتها **سئل** اذا ادعي احد الشريكين على الآخر ورب
المال في مال المضاربة خيانة وطلب من الحاكم يمينه انه ما
خان في شيء وانه اذ اياه الامانة هل يلزم **اجاب** اذا
ادعي عليه خيانة في قدر معلوم وانكر فان حلف برئ
وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يعين مقدارا فكذا الحكم
لكن اذا نكل عن اليمين لزمه ان يبين مقدار ما خان منه

والقول

١٠٦
٢٦
والقول قوله في مقداره مع يمينه لان نكوله كالاقرار بشيء
مجهوله والبيان في مقداره الي المقدم مع يمينه الا ان يقيم
خصمه بينة على اكثر **سئل** اذا كانت اذن الرجل والمرأة
مشقوقة هل يجب ايصال الماء في الغسل الي داخل الثقب
اجاب نعم يجب **سئل** اذا اتحاكم مسلم وذمي بين يدي
قاضي هل يسوي بينهما قياما وجلوسا **اجاب** نعم
يسوي بينهما قياما وقعودا **سئل** عن اهل الذمة اذا
امر عليهم القاضي او الشريف ووقف على جانب قههم
حالة البيع والشري هل يلزم القيام **اجاب** ان فعل
اهل الذمة ذلك فحسن لكن لا يلزمون به ولا يعزرون
بتوكله اذا لم يكن مشروطا عليهم في عهدهم **سئل** هل
يجوز الشريك ان يهاجر شريكه في الدار والسفينة في
السكنى والمجارة **اجاب** اذا كانت الدار قابلة
للقسمة وطلب احد الشريكين القسمة والاخر
المهاجرة في المكان اجيب طالب القسمة وان لم يطلب

احدهما القسمة وطلب الاخر المهايأة في المكان والزمان
وامتنع الاخر اجبر واما السفينة فلا يجبر علي المهايأة فيها
حملا ولا استغلا لامن حيث الزمان بان يستغلا احدا
شرا والاخر شرا بل يوجزاها والاجرة لهما **سئل** عن
شخص دفع لآخر مالاً ليعل فيه مضاربة ويسافر ففعل
ففعل وتكر وفي السفر فسرق المال فادعي رب المال انه
ما اذن له في تكرار السفر وقال المضارب لم تنتهي عن
تكرار السفر **اجاب** اذا ادعي رب المال التقييد بالمضاربة
الاطلاق فالقول للمضارب مع عينه ما لم يقم رب المال
بينه علي التقييد **سئل** هل يجوز شهادة الاوصيا
علي لايتام مال ان ذلك ودبعة عنده هذا الرجل في
ذمة مورثهم وهل يجوز لهم الدفع اذا علموا ذلك
اجاب نعم يجوز الشهادة ويجوز لهم الدفع من التركة
لكن لا يقبل قولهم في حق الورثة ويضمنون المدفوع
اذا كان بغير قضاء **سئل** عن رجل حلف بالطلاق

١٠٧
انه ما يعبر يا بنته علي فلان في بقية هذا الشهر ثم عقد
العقد عليه فاراد الزوج العبور هل له ذلك اجاب
اذا عبرت البنت علي الزوج لا يحنث وكذا اذا عبرت
بها امها او غيرها الزوج بنفسه الا ان يريد منعها
من العبور يحنث الا ان تدخل قهرا عليه بحكم الحاكم
او بغير ذلك من انواع القهر **سئل** عن شخص عاقد رب
السفينة علي ان يحمل له كذا الي مكان كذا فاسافرت
السفينة وانكسرت في بعض الطريق هل يستحق شيئا
من الاجرة واذا استاجر رب السفينة ملاحا فيها
باجرة معلومة ذهبا او اياها هل يستحق من الاجرة
قسطها واذا هال البحر عليهم وتحققوا الغرق
ان يلقوا بضائعهم هل كانوا بالغرق في البحر فما الحكم في ذلك
اجاب اذا غرقت السفينة وانكسرت بغير صنع
ربها لا ضمان عليه ولا اجرة له وان كان بصنعه فالملك
مخير ان شاء ضمنه قيمته في مكان التلف واعطاه اجرة

حسابها وان شاء في مكان الحمل ولا اجرة له والملاح يستحق
الاجرة بقسطها واذا هال البحر عليهم اذا تراضوا على
الالقاء فالغرم على الرأس لا تحفظ الا نفس وهم
فيه سواء **سئل** عن مديون عليه دين الي اجل قريب
وقصد السفر بعيد هل يمنع او يلزم بكفيل **اجاب**
اذ لم يحل الاجل لا يمنع ولا يلزم بكفيل بل يقال للرب
الدين ان اردت فاخرج معه فان حل الاجل طالبة
بدينك **سئل** اذا اقوي الربح على سفينة سائرة
بالقلوع فصدمت سفينة اخرى فغرق من فيها
عما فيها وعجز الملاح عن ردها هل يلزمه ما تلف
اجاب لا ضمان على الملاح اذ لا صنع له في ذلك
سئل عن شخص ضمن شخصا اخر له دين ليحضر
لم فهل اذا عجز عن احضاره يلزمه الدين **اجاب**
لا يلزمه الا احضاره ان قدر عليه وان عجز لا يلزم
الدين الا ان يقول الضامن فان لم احضره فعليها

عليه

عليه من الدين **سئل** اذا وقف الذي وقف على الكنيسة
او البيعة فما حكمه **اجاب** الوقف باطل ويجوز بيعه
ويورث عنه وكذا اذا وقفت على الرهبان والقسيسين
وان وقف على فقراء النصاري جاز **سئل** عن شخص
دفع لآخر مبلغا واذن له في صرفه على عمارة وسافر الامر
فصرف الماذون ذلك واحتاج الي زيادة مصرف فاقترض
وصرف فلما حضر الاذن ادعي ان هذا الذي صرفه
الماذون للعمارة فوق اجرة المثل ولم يرض القرض
اجاب ما صرفه في العمارة مما ادعي انه اقترضه لا يلزم
الاذن وهو متبرع فيه لانه انما اذن له ان يصرف من
ماله والذي اقترضه ليس من مال الاذن واذا اقام بينة
ان الذي صرفه في العمارة من مال الاذن وهو اجر المثل
واقام الاذن بينته انه اكثر فالبيعة بينة الماذون
لانها مثبتة في الضمان **سئل** هل يحبس الوكيل في
دين ثبت على موكله اذا كان للموكل مال تحت يد الوكيل

وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا او
غائبا **اجاب** انما يجبر الوكيل على دفع ما ثبت على موكله
من الدين اذ اثبت ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين
او كان به كفيل او افلا يجبر فيه زاد الشيخ في هذا
الجواب في مكان اخر وان صدق فيما ادعاه من الديت
لان هذا اقرار على الغير فلا يعتبر **سئل** عن شخص
وكيل لشخص ادعى عليه رجل بدين يستحقه في ذمة موكله
فاجاب الوكيل انه وكيل في القبض والمطالبة لا في الصرف
وقضاء الدين او في الدعوى لا عليه فهل يسمع قوله
اجاب القول قوله في ذلك مع يمينه لانه المال الذي
في يد الوكيل وديعة لا يجب على المودع ان يقضي ما ثبت
على المودع من الدين لانه لم يثبت التوكيل من ربه المال
للادين بقبض دينه من وكيله او مودعه ولا الوكيل كفيل
به ليلزم دفعه **سئل** اذا اطلب شخص غريمه لمجلس الشرع
ليدعي عليه بحق فوكل المطلوب له وكيل عنه في سماع الدعوى

١٠٩
من غير عذر ولم يرخص الطالب الا بحضور غريمه **اجاب**
مذهب الامام ان التوكيل بالخصومة لا بد فيه من رضي
الخصم وقال اصحابه لا يشترط رضاه لان الحق لا يستوفى
بنفسه وبنايبه واختار السرخسي القاضي ينظر
فان كان متعنتا اشترط رضاه **سئل** عن شخص
عليه دين لآخر والدين رهن وكفيل فاحال ربا الدين
رجلا بالدين وقبل فهل ينفك الرهن وببراء الكفيل
اجاب اذا حال الطالب افسا على مديونه وبالدين
كفيل بري المديون من دين المحيل وبري الكفيل
ويطالب المحتال الاصيل لا الكفيل لانه لم يضمن
له شيئا لكن براءة موقوفه وكذلك اذا حال المرتفن
بدينه على الراهن بطل حقه في حبس الرهن ولا يكون
رهنا عند المحتال **سئل** اذا ادعت امرأة على
زوجها بكساي ماضية فاعترف الزوج بذلك
وانها باقية في ذمته هل يواخذ الزوج بهذا الاقرار

وهل يلزم القاضي ان يستفهم منه هل ذلك بقضاء
ام تراض بينهما او لا **اجاب** الكسوة الماضية انما
تقرر في الدمة بقضاء او تراض فاذا اقر الزوج انها
في ذمته الزم بها ولا يستفسر لكن ينبغي للقاضي ان يسأل
الزوج عن الدعوى هل الكسوة بقضاء او تراض **سئل**
اذ جسر الشخص بدين وغاب رب الدين فملك المديون
المدة الشرعية وكشف القاضي عن ماله فلم يظهر له موجود
فهل له يطلق **اجاب** اذ جسر القاضي الغريم فيما جسر
فيه ومضت مدته يراها القاضي بحيث يغلب على ظنه
انه لو كان له مال لظهر فيسأل عن حاله من له خبره فان
اخبر بعجزه خلى سبيله سواء كان خصمه حاضرا او
غائبا لكن اذا كان غائبا يستوفي منه بكفيل ان يمس
والا فلا **سئل** اذا سكن الزوج مع الزوجة في دار
هي ملكها مدة سنين بغير اذن منها ولا اباحه
فما الحكم **اجاب** لا يلزم الزوج اجرة ما سكن ورضاها

بذلك اذن **سئل** عن رجل استاجر بيتا فاشاعا
من اقوام متفرقة مدة مختلفة لينتفع به زراعة
وعرسا فزرع المستاجر عرسا شجارا ثم انقضت
مدة بعض الموجهين فطولبت تغريغ الارض فهل يحق
الي حين فراغ مدة بقية الحصر **اجاب** اجارة
الارض الشايعة من غير الشريك لا تجوز الا على
قولها فان حكم حاكم بصحة اجازته فاذا انقضت
مدة بعض العقود بقي العرس الى انقضاء المدة
لان من انقضت مدة اجارته ليس له ارض معينة
يامر المستاجر بتغريغها فيخرج تغريغها الى انقضاء
المدة جميعا لكن باجرة المثل واما على قول الامام
فالاجارة فاسدة فان لم يحكم بصحتها فللكل ان
يطالبوه بالتغريغ وان لم تمض المدة ويجب عليه اجر
المثل لما مضى **سئل** عن ذمي اسلم وله ابن مجنون
هل يتبعه الابن **اجاب** اذا بلغ اما اذا بلغ عاقلا

ثم جن فاسلم ابوه بعد جنونه هو المذهب فيصير تبعاً
له في الدين **سئل** اذا اختلف المعير والمستعير
في الانتفاع بالعارية فادعي المعير انتفاعاً مقيداً
بفعل مخصوص وادعي المستعير الاطلاق **اجاب**
القول قول المعير في التقييد لان القول له في اصل
الاعارة فكذا في صفة **سئل** عن رجل ادعي علي
اخر يدعوي مختلفة ويقبض نقداً مختلفة كل
نقداً بدعوي جديدة في مجلس واحد فالتمس تعيينه
علي كل نقداً يعين فالي لا يعيننا واحداً علي الجميع
اجاب الخيار لرب الدين ان شاء حلفه علي كل دعوي
بافرادها وهو المدعي وان شاء حلفه علي جميعها
يعيننا واحداً لان اليمين حقة **سئل** عن مستاجر
الدابة اذا اختلف مع ربها فقال المستاجر
آجر تنيرها لا حملها ماشيت واركبها من شئت فقال
لتحملها فما شاؤ وتركها بنفسك فالقول لمن **اجاب**

القول للمؤجر مع يمينه الا ان تقوم بينة **سئل**
اذا سافر العامل بالمال واشترى به بضاعة وارسلها
صحبة غيره لرب المال فهلكت في الطريق فهل يضمن
اجاب لا ضمان علي العامل لان له ان يودع مال
المضاربة والقول قوله ان المالك اذن له في ذلك الا ان
يقيم المالك بينة انه منعه من ذلك **سئل** اذا اشترى
شخص سلعة او باعها بفحين فاحش هل له ان يختار
الفسخ **اجاب** اذا ظهر غبن فاحش للمشتري او
للبايع فيما باع فعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان
في رواية يرد وفي رواية لا يرد وافي بعض مشايخنا
ان خدع البايع المشتري وغره فليشترى الفسخ
وكذا البايع اذا غره المشتري وخدعه فليبايع
الفسخ ذكره صاحب القنية فيها **سئل** عن المرأة اذا
منعت زوجها من الوطئ وهي في منزله هل تكون فاشرة
اجاب ليس هذه بفاشرة ولا تسقط نفقتها ولا اكسوها

والناشرة هي التي تخرج من منزل الزوج بغير إذن فقه
تسقط نفقتها وكسوتها **سئل** هل تستحق المطلقة
نفقة بسبب حضانتها ولدها خاصة من غير رضاع
له **اجاب** نعم تستحق اجرة علي الحضانة وكذا ان
احتاج الصغير الي خادم يلزم الاب **سئل** عن شخص
من المسلمين يتوكل في خلاص الحقوق ويضيق عليهم
اجاب يجوز لان الخصم رضي بذلك لانه لا يلزم التوكيل
الابرضاء ولا ضرر في طلب الحق **سئل** عن جماعة
متركين في بستان باع كل منهم النمرة الواحدة امتنع
والمشتري ليس غرضه الا الشراء من الجميع هل
يجبر الممتنع علي بيع نصيبه وكذلك جماعة موقوف عليهم
دارا وهم ناظرون عليها فاجروها الواحدة منهم
قاصدا علي الشراء تعطيلها فهل يجبر علي بيع حصته
اجاب لا يجبر علي ان يبيع مع الشركاء لانه حجر بل
يبيعون حصصهم فقط وتجذ النمرة وتقسم بينهم

وكذلك

112
وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر علي الاجارة بل يوجب شركا
حصصهم والمتاجرون لها يبيعون الممتنع في السكني
بقدر انصا بهم **سئل** عن حفي تحمل شهادة في شيء لا يصح
علي مذهب كالسلم الحال مثلا وكتب بذلك مسطورا
او كان حاكما ثم تحاكم اليه **سئل** يسوع له الحكم
با بطلان ذلك القضية **اجاب** اذا علم ما لا يجوز علي
علي مذهب وكان قاضيا وطلب منه الحكم فيه لم ان
ينقضه ان لم يره ولا مانع من ذلك **سئل** عن البحر
المالح اهو من دار الحرب ام من دار الاسلام **اجاب**
ليس هو من دار احد الفريقين لانه لا فقه لاحد عليه
سئل اذا طلبت الزوجة من الحاكم ان يقرر لها
ولا ولادها نفقة علي زوجها فلو سا كل يوم فاني
الزوج وقال انما انفق عليها وعليهم بجبر القاضي
علي ذلك التقرير **اجاب** لا يجبر ان يقرر فلو سا بل
الواجب عليه طعام وادام علي الغني خبر حنظله ولحم

غدا وعشا بقدر كفايتها والمتوسط خبز ودهن وعلي
الفقر خبز وجبن وخل الا ان يعلم القايض انه يضارها
في ذلك فيؤخر عليه درهم بقدر حاله وان كان الزوج
صاحب ما يدق لا يفرض عليه شيء واذا امتنع ان يفرض
عليه شيء حبس حتى يفرض **سئل** اذا اقر الزوج
لزوجته مبلغا من النقود في نظير كسوتها عليه
في كل سنة ورضيت الزوجة بذلك وحكم به الحاكم
فهل لها ان ترجع منه كسوة قماش او لا رجوع لها
اجاب نعم لها ان ترجع وتطلب كفايتها وان حكم
بها الحاكم لكن في المستقبل تستحق قماشيتها
سئل عن الشريكين في سفينة امتنع احدهما
من بيع حصته واجادته او سفرها صعبة وكيله
او بنفسه يريد بذلك ضرر شريكه فهل يجبر على ذلك
اجاب لا يجبر على شيء من ذلك ولكن يهاين الشريك
ويفعل في مدة ما اراد على وجه لا يضر بالشريك

فان

فان فعل في مدة فيها ما يضر شريكه فتلفت ضمن نصيبه
سئل عن شخص اساجر ملاحا في البحر المالح فانكرت
السفينة او اسرت في بعض الطريق هل يرجع عليه
بقسطها من الاجرة التي قبضها **اجاب** يستحق بقدر
ما عمل ويسترجع منه ما بقي **سئل** اذا صدر من المسلم
قول يوجب الكفر هل تطلق زوجته باينا ولا تعود اليه
بعد اسلامه الا بعقد جديد **اجاب** نعم اذا ارتد
عن الاسلام او تكلم بما يوجب الكفر باقت منه زوجته
فاذا عاد الى الاسلام لا تحل له الا بعقد جديد ومهر
جديد **سئل** عن امرأة اسرت وادخلت دار الحرب
فتزوجت هناك مسلما هل يصح **اجاب** اذا دخلت
ما سورة بانك من زوجها فاذا انقضت عدتها
وتزوجت هناك مسلما **سئل** اذا ادعت
المرأة على زوجها انه يقصد السفر بها وطلبت الحكم
عليه بعدم السفر بها **اجاب** نعم يحكم لها عليه

ويمنعه من السفر بها اذا اراد السفر بها **سئل** هل
يحكم الحاكم بعلمه في الرجل المعسر ولا يجنبه **اجاب** علم
القاضي في ذلك كعلم الشاهد **سئل** اذا اخذ الرجل
ولده من مطلقة فاستاقت اليه رؤية ولدها هل
يلزمه ارسال الولد اليها **اجاب** اذا اسقطت حضنا
الام واخذ الاب لا يجبر علي ارساله اليها بل هي اذا
ارادت ان تراه لا تمنع من ذلك وتمكنها الاب من رؤيته
سئل عن رجل استاجر ارضا سبعة لا تفصل للزراعة
فاصلحها وزرعها وسقاها بالماء واصرف عليها
جملة دراهم ثم ان المورسعي في فتح الاجارة علي مذهب
من المذاهب الاربع فهل للمستاجر الرجوع عما غرمه علي
ذلك **اجاب** اذا استاجر للزراعة وهي سبعة لا يمكن
زرعها الا تصح هذه الاجارة وان استاجرها لينتفع
بها مطلقا ولم يعين زراعة صح فاذا غرم علي صلاحها
مالا ان اذن له مالها في ذلك ليرجع عليه ففعل ثم

١١٤
٢٢
فسحت الاجارة رجع علي المالك ان كان المورسعي غير المالك
لكن له ولاية في ذلك كما ظروا وصي فان كان ما اذن فيه
من مصالح الوقف او مال اليتام صح اذنه ورجع في بيع
الوقف او مال الصغير وان لم يكن فيه مصلحة فلا
اعتبار بهذا الاذن ولا رجوع له علي احد **سئل** عن رجل
اجار ارض بستان للزراعة وساقا على اشجارها ثم انه
فسح الاجارة بسبب هل تنفسح المساقاة **اجاب**
اذا فسحت اجارة الارض بوجه شرعي والاشجار ملكة
للمساقين ليس له ان يفسح تلك المساقاة الا بعد شرعي
بان يكون العامد خائنا في الثمر **سئل** عن الموكل اذا
قال لو كيدك كلما عزلتكم من الوكالة فانت وكيل كيف
الطريق الي عزله **اجاب** الطريق الي عزله ان يقول
عزلتكم عن الوكالة المعلقة ورجعت عن الوكالة المنجزة
وقيل يقول كلما وكلتكم فانت معزول والافلاحة **سئل**
عن شخص قال لا خير بعثك هذا بكذا ان اقبضتني الثمن

اليوم او الي وقت معين فقال اشتريت فهل هذا البيع
صحيح اجاب هذا البيع غير صحيح لانه علقه بالشرط
والبيع لا يجوز تعليقه بالشرط الا في مسئلة واحدة
وهو ان يقول بعثك ان رضي فلان به فانه يجوز اذا وقته
بثلاثة ايام لانه اشترط الخيار للاجنبي وهو جائز
سئل اذا استاجر رجلا للسفر او سفينة ثم بدالم ان
يسافر مع غيرها هل له ذلك **اجاب** انما له فتح الاجارة
اذا اراد ترك السفر اصلا او اشترى هو بلا نفسه
او سفينة لانه حينئذ استغنى عن الاستيجار واما
اذا اراد السفر مع غيرها فليس له عذر في ذلك بفسخ الاجارة
سئل اذا اراد الحاكم حبس الغريم في مدرسته او مكان
غير السجن هل له ذلك **اجاب** العبرة في ذلك لصاحب
الحق لا للقاضي **سئل** اذا اقال البايع للمشتري
سالتك الاقالة فقال ان رددت الي الثمن اليوم
فقد اقلتك فقال المشتري اقلت وقبلت **اجاب**

هذه

هذه الاقالة المتعلقة بهذا الشرط غير جائزة كالا يجوز
تعليق البيع بالشرط **سئل** هل يشترط في بيعة العيب
في الدواب والرقيق اثنان ام واحد **اجاب** العيب
في الدواب يختص بمعرفة الاطباء وقيل انما يثبت بقول
عدلين من الاطباء وبعضهم اكتفى بقول واحد وان
كان مما لا يطلع عليه الرجال كالعيوب في النساء كني
بقول امرأة واحدة عادلة وقلة الاكل عيب في الدواب
ويثبت بشهادة عدلين او بعلم القاضي **سئل** اذا
احتاج الجار ان يحمل خشبة على جدار جاره هل
ذلك **اجاب** ليس له ان يضع على جداره شيئا الا برضاه
ولا يجبر ان يكلنه من وضع خشبه على جداره والنهي
الوارد عنه ليس بالتحريم وانما هو من باب البر والاحسان
سئل عن رجل مات وترك اولاد اصغارا فقرا هل
يجب نفقتهم على عمهم الغني وامهم الغنية **اجاب**
نعم يجب عليهم اثلاثا كالادب وان كانت الام فقيرة

بطلبه هل يشترط في بيعة
العيب في الدواب اثنان
ام واحد

فالجيب علي العم وكذلك تجب نفقة العم الفقير علي اولاد
اخي الا غنيا سواء كان صغيرا او كبيرا او زمنا او
اعمي وكذلك الانثى الفقيرة سواء كانت صغيرة او كبيرة
او بالغة ولا تجب نفقة ابن العم وابنة العم علي ابن
العم ولا علي بنت العم لانه ليس بحرم وكذلك اولاد الاخوال
والخالات واولاد العمت لان لا محرمية بينهم وشرط
وجوب النفقة علي القريب من الاصول والفروع ان يكون
بينهما قرابة محرمية بينهم وشرط وجوب النفقة علي
القريب من الاصول والفروع ان يكون بينهما النكاح
وان يكون من تجب عليه النفقة تلك النصاب الذي حرم
به عليه اخذ الزكاة وان يكون من تجب له النفقة فقيرا
سواء كان صغيرا او كبيرا عاجزا او انثى فقيرة مطلقة
وان لم تكن نوصية ولا عيالا لها عاجزة عن الكسب
خلقة ولا نفقة للخادم الا اذا اتفق دينهما ولا تجب
علي المسلم نفقة اخيه واخته او محرم الكافرون ان انكر

القرب

القريب انه فقير فالقول قوله مع عينته الا ان يقيم البينة
انه غني فحينئذ تفرض عليه النفقة **سئل** عن شخص ادعي
علي اخي مبلغا فانكر فاحضر شهودا انه اقر له بالمبلغ
بالقاهرة وادعي المنكر انه في خارج الاقرار الذي شهد
به الشهود كان مقيما بدمياط واقام عليه ذلك بينة فاي
البينتين تقبل **اجاب** يعمل بشهادة الاقرار لا بشهادة
انه كان مقيما يوم الاقرار بدمياط **سئل** عن شخص له
وقف ادعي علي اخيه مبلغا فانكر فاحضر شهودا انه اقر له
بالمبلغ بالقاهرة وادعي المنكر انه في خارج الاقرار
الذي شهد به الشهود كان مقيما بدمياط واقام علي
ذلك بينة شركائه استحقاقا بشي في الوقف وانكر واحقا
مكتوب الوقف والمستحقون فاظفرون علي وقفهم
فهل يلزمه تمين علي ما ادعي به واذا انكل هل يحكم عليه
الحاكم بما ادعي به **اجاب** اذا ادعي عليهم بانه يستحق مقدارا
بما شرطه الواقف والبقية اذا قام بينة عمل بها وان لم

يكن له بينة يعمل بما تقدم له من السنين وان لم يكن تقدماً
فله تحليف شركاياه فمن حلف بري عن دعواه ومن نكل
عمل بنكوله في حقه ولا يعمل في حق غيره **سئل** اذا
وقف الراهن هل يصح هذا الوقف **اجاب**
نعم اذا افتكه فهو وقف صحيح وان لم يفتكه فهو باق
على الرهنه وليس له ان يبيعه **سئل** اذا اساقا شخص
اخر على اشجار معلومة ولم يباقي العامل شيئاً
ولا عمل فيها شيئاً بل طلعت الشجرة بغير عمل هل يستحق
شيئاً **اجاب** اذا لم يعمل في الاشجار لا شيء **سئل**
اذا التزم شخص نفسه ان يقوم لشخص بما عليه من
الدين لفلان بغير ذكر كفاية وانما شهد على نفسه
انه التزم ان يقوم عنه بالدين هل يلزمه **اجاب**
الا للترام كالكفاية بل كل لفظ يدل عليه كالكفاية
على ما عليه والتزمت لكرما عليه وقبل الطالب
سئل اذا ادعى شخص على اخر انه يقطع النزاع بيني

وغيري يقطع النزاع

وبيني

وبينه بان كان له عليه حق او مطالبه يدعي به وبطالبه
وان كان ليس له عليه حق حتى يشهد عليه انه لا يستحق علم
شيئاً من الحقوق والدعوى والمطالبات فهل تسمع
هذه الدعوى من المدعي **اجاب** لا يجبر علي ان يدعي
عليه لانه الحق له ان شاء طالبه وان شاء تركه **سئل**
عن شخص وقف وقفاً معيناً على شخص معين ثم
من بعده يكون وقفاً على الفقراء والمساكين يورث
من ذلك باقارب الواقف المذكور فهل تنفذ الاقارب
بجميع ريع الوقف بمقتضى هذه العبارة ويقومون
على الفقراء **اجاب** اذا اوقف على الفقراء وقال يورث
باقاربي فيصرف اولاً الى اقاربه وما فضل يورث
على الفقراء والمساكين ولا يشترط اعطاء اقاربه
كفايتهم بل يصرف الناظر اليهم شيئاً لكن الواقف
لم يشترط كفايتهم **سئل** عن رجل اشترى جارية
واقامت عنده سبعين يوماً ووطئها ثم باعها

من آخر واقامت عنده نحو شهرين ثم وطئها ايضا ثم
ظهرت حاملا فنفى كل من المشتري الولد واراد علي بايعة
الاول وقالت القوابل ان الجارية حامل من شهرين
او ثلاثة فهل يثبت الحمل في هذه المدة وما حكم امر في ذلك
اجاب اقل ما يتخلق الولد في اربعة اشهر فان ادعي
المشتري الحمل راتها النساء فان قلن بها حمل وانكر
البائع حلف ان ذبا عنها وسلم لا وليس بها حمل فان
بري وان نكل ردت عليه وكذا حال الثاني مع الاول
سئل اذا قالت المطلقة انا حامل وانكر المطلق
فتهدت القوابل بالحمل وانها في شهرين او ثلاثة
فهل يثبت الحمل في هذه المدة **اجاب** اذا ادعت
انها حامل فالقول قولها في ذلك ولها النفقة فاذا
مضت مدة الحمل وهي ستان فقالت كنت اظن اني
حامل وتبين لي خلاف ذلك ولم احضر فلها النفقة
الى ان تحيض ثلاث حيضات وان حيفر طالة المدة

سئل

١١٨
٢٨
سئل اذا اشترى احد الشريكين عينا ونقد الثمن من
مال الشركة ثم ادعي شراء لنفسه خاصة هل يقبل قوله
اجاب اذا كانت شركة عنان وله بينة تشهد انه حين
عقد العقد صرح بالشراء لنفسه خصوصا بالمشتري
وان لم يكن له بينة فان نقد الثمن من مال الشركة فالمشتري
علي الشركة **سئل** عن رجل يبتاع انا به بئر وسقا علي
الاشجار واستاجر الارض والبئر وسقي الاشجار
ثم ان بعض المؤجرين انقضت مدته وعلي الاشجار
الثمرة لم تنضج فهل هذه الثمرة لما لك الاشجار والارض
ام للعامل واذا كانت للعامل فهل تبقى مجازا بغير اجرة
اولاد وهل للمؤجر ان انقضت مدته ان يمنع العامل
السقي من البئر المشتركة بينه وبين بقية المؤجرين
واذا كان بالارض وزرع لم يبد صلاحه كالقصب مثلا
فهل يبقى باجرة المثل ام يلزم المستاجر بقلعه **اجاب**
اذا ساقا علي الاشجار واستاجر الارض والبئر ليسقي

الاشجار من البير فالمساقاة والحجارة فاسدة
لان المساقاة هي ان تقوم على الاشجار بما يصلحها
ويؤبرتها وليس على المساقى الا العمل متى مرط عليه
بشيء اخر من اجرة الأرض والبير فسدت وما خرج
من الثمر فهو لصاحب الشجر وللعامل اجر مثله الى وقت
اخراجها من المساقاة لانها فاسدة يجب فسخها
واذا ذرع المساقى قصبا في الأرض فعليه اجر مثلها الا
ان يقلع لان لقلعه مدة معلومة والا امر بقلعه
في الحال وعليه اجرة مثل الأرض الى وقت القلع **سئل**
عن رجل له رقيقة مسلم اسرها الكفار ثم فداها الامام
من الكفار بمال واعتقها وتزوجت بولاية الشرع الشريف
فهل لسيدها استرقاقها بعد ذلك وهل ينفسح نكاحها
اجاب اذا اشترىها الامام من الكفار لنفسه فالنكاح
والتزويج بها بعد اعتناقها صحيح لانه يملكها بالشرع
منهم هذا اذا اشترىها بعد ان احرزوها بدراهم

لاهم ملكوها وزالت عن ملك سيدها **سئل** عن شخص
استاجر أرضا بها شجر نخل وعنب وموز مدة معلومة
ثم ساقا على الاشجار بجزء معلوم ثم حصل الشجر الموز
افه سواوته اهلكت وذهب اشجاره القائمة ولم يبق
منه سوى جذره الفاضلة في الأرض ثم ان العامل
على المساقاة اقام دولا با وابقا من ماله وسقى جذره
اللزج حتى عاد شجرا كاملا هل يكون ذلك للعامل امر
لما لا الا حصل **اجاب** انه لما فكر الا حصل وما غرمه
العامل فهو متبرع ان لم يأمره صاحبه بذلك ليرجع
عليه **سئل** عن شخص قال لنجار اقطع شجرا من هذا البستان
والحال انه لم يكن ملكه فقطع من بستان غيره شجرا
مثمرا او غير ثم من الضامن منها **اجاب** ان قال
للمنجار لا شجار ملكي فاقطعها والنجار لا يعلم الحال
فالضمان على الامر ويعذر وان كان يعلم فالضمان
على النجار وكذا التعزير لانه هو المتعدي وبضمن قيمة

المتعرجين قطعها مئمة وغير مئمة **سئل** عن جماعة
مستركين في فرس باع احدهم حصته لاجنبي وسلم الفرس
للمشتري بغير اذن بقيته شركائه فهلكت عند المشتري
فما الحكم **اجاب** الشركاء مخيرون ان شاؤوا ضمنوا
الشريك وان شاؤوا ضمنوا المشتري منه **سئل** عن شخص
ادعي علي وكيل شخص يدعي انه يستحق في ذمته موكله
شيئا فالتمس المدعي يمين الموكيل انه لا يعلم استحقاق
المدعي في ذمته موكله فهل يلزم بذلك **اجاب** لا يلزم
الوكيل عن ذلك **سئل** عن شخص ادعي علي اخر بطريق
الوكالة بدين مستطور فاجاب بانه دفع المبلغ لموكله
او انه لم يقبض لعوض **اجاب** اذا ذكر انه دفع المبلغ
لموكله لا يلتفت الي قوله ويلزم دفعه الي الوكيل ويقال
له اذا لقيت الموكل فخاصمه فيما يدعيه **سئل** عن شخص
وكل شخصا وكالة مطلقة ومن حملها ان يبرء عنه
ماله من الديون والحقوق عن المديونين ويسقط

ما يرى اسقاطه ففعل الوكيل ذلك فهل تصح هذه البراءة
اجاب يصح ذلك من الوكيل في هذه الصورة وينفذ
عليه الموكل **سئل** عن ارض مشتركة بين اثنين مشاءة
وقف كل منهما نصيبه علي جهة ثم تنازعا وطلب القسمة
هل يجابا **اجاب** اذا حكم الحاكم بصحة هذا الوقف
وطلب احد الشريكين القسمة صح طلبه واجيب الي
ما طلب **سئل** عن زوج تزوج امرأة محضورا فاسقين
ثم تحدث الزوجة النكاح وتلفس الي الحاكم وشهدت
البينة بالنكاح هل تقبل ويقبلها القاضي **اجاب**
الراي في ذلك الي القاضي ان غلب علي ظنه صدق الشاهد
وحكم بالصحة وان ردها فلا نكاح بينهما **سئل** هل يجوز
استيحاء ارض للزراعة بكذا اردب غلة **اجاب**
نعم يجوز اذا كانت الارض مشار اليها او موصوفة
في ذمته ولا يكون من الغلة اليه تخرج من الارض المستأجرة
سئل عن شخص مياخري الماء او في النار فمات

فماذا يجب عليه **اجاب** ان لم يمكنه التخلص من الماء بان
كان عميقا ولا يحسن العوم مات فعليه الدية عند
الامام الا ان يكون عادة ذلك فيقتل واما اذا ارماه
في النار فاحترق ومات يقتل به اتفاقا عند الامام
وصاحبه **سئل** عن شريكين في دار سكنها احدهما
مدة طويلة فطلب شريكه ان يسكنها مدة مثله
فابي هل يجبر علي لا سكان ام علي دفع الامجرة لها
سكن او لا **اجاب** لا يلزم شي لما ضمن من اجرة
ولا يلزم ان يمكنه ان يسكن بقدر ما سكن لكن اذا طلب
المهاياة في المستقبل فله ذلك الا ان يطلب شريكه
قسيمة الدار فتقدم علي طلب المهاياة **سئل** عنهما
اذا تهايا في السكنى وشرط احدهما علي شريكه ان يسكنها
بنفسه ولا يسكنها لاحد ولا يوجرها هل يصح هذا
الشرط **اجاب** اذا اتفقا علي المهاياة فله ان يسكن
بنفسه وان يسكن غيره هو الصحيح ولا يصح ما اشترط

عليه

عليه اذا لم يكن بالسكن ما يوهن البناء كالحداد والقضار
واذا اراد احدهما الرجوع عن المهاياة الي قسيمة الدار
يجاب لذلك **سئل** عن شخص حمل علي جدار جاره اختاها
وبني عليها ومضى علي ذلك سنين ثم طالبه بالرفع مدعيها
انه لم ياذن له في ذلك ورخصي به وليس للثاني بينة **اجاب**
لما لكر الحابط ان يجبر علي من بني علي حابطه بقلع
ما بناء فان لم يقم عليه بينة انه اعاره مدة معلومة
ورجع لا يلزمه شي مما نقص من قيمة البناء بالهدم
سئل عن شخص باع سلعة لشخص واحال يثمنها
شخصا فقبضه ثم استحق فهل يرجع المشتري علي
القايض لا علي المحال عليه **سئل** عن شخص انفق علي
امراة اربعة اشهر ليتزوجها ثم بدال ان لا يتزوجها
او تزوجت هي بغير رضاه فهل له الرجوع بما انفق
عليها في كلا الصورتين واذا كان هذا الرجل يرسل
النفقة لها علي يد جاريتها وجعلت المرأة وصول

ذلك اليها والاذن له في الارسال واقام الرجل بيته
شهرت ان الجارية كانت تأخذ منه كل يوم كذا وكذا
درهما فما الحكم في ذلك **اجاب** ان شرطي الانفاق
التزوج فلم تتزوج به رجوع عليها وان لم يشترط ولكن
انفق عليها وجه الطمع الاصح انه لا يرجع ومن المشايخ
من اختار انه يرجع تزويج ام لا لانه رشوه هذا
اذا دفع اليها دراهم لنفقتها علي نفسها اما اذا
اكل معها لا يرجع عليها بشي والقول قولها مع يمينها
انها لم تاذن له في الارسال ولا وصل اليها شيء
واذا اقام بيته علي الامة انها قبضت منه ذلك
ان كان قائما في يده الامة اخذه منها والا طالبها
به بعد عتقها **سئل** عن استاجر دار او سفينة
فتبين انه لا يملكها جميعا **اجاب** ان لم يجر المالك
يختر المستاجر انه يرضي بنصيب المجر فقط
او يفسخ الاجارة **سئل** عن ذي هلك عن غيره وصي

وترك

وترك اولاد اصفارا او عقارا وعليه ديون فوضع البترك
يد علي موجوده وباع العقار لوفاء دينه ونفقة
الاصغار فهل له ذلك ام قاضي المسلمين يتصرف علي
الاصغار ولا يجوز لحاكم اهل الذمة فعل ذلك
اجاب اهل الذمة اذا كانوا يعتقدون شيئا في
معاملتهم وتبايعهم يتركون وما يعتقدون عليه
الا في الربا فانهم يمنعون من ذلك واذا كان من
معتقدهم ان يتركهم يتصرف في تركاتهم لم يتعرض
لهم في ذلك الا اذا اتوا فعوا الي حاكم المسلمين
فحينئذ يحكم بينهم بما يقتضيه شرع المسلمين
سئل اذا ادعي شخص علي اخر انه سلمه عينا او مبلغا
ولم يبين في دعواه سبب التسليم فانكر المدعي
عليه واجاب انه لا يستحق عليه تسليم ما ادعاه
فاقام المدعي عليه انه سلمه العين المدعي بها ولم
يبينوا باي سبب تسلمها هل تقبل هذه البيعة

واذا قال المدعي عليه تسليتها وديعة ورددتها
اولا وصلها الزيد وزيد ميت فكذب المدعي وقال
بل اشتريتها مني واقترضتها فالقول لمن **اجاب**
اذا ادعي عليه انه سلمه شيئا وطلب منه رده اليه
فاجاب انه لا يستحق علي رد ما ادعاه وحلف علي
ذلك برئ من الدعوي فان اقام المدعي بيينة
علي انه تسلم ما ادعي به منه لا يعتبر هذه البيينة
لانه لم ينكر التسليم وانما ينكر استحقاق الرد
فاذا حلف عليه قبل قوله مع يمينه ولو قال المدعي
عليه سلمها الي فلان وقد دفعها الي فلان وقد دفعتها
اليه فان صدق المدعي فالقول قوله مع يمينه في انه
دفعها لفلان سواء صدق فلان او كذب سواء
كان حيا او ميتا وان كذب المدعي وقال لم اسلمها
لك الا قرضا او بيعا ان صدق المدعي عليه فيها
وان كذب فالقول قوله مع يمينه لانه المسلم يدي عليه

التعليق

١٢٣
٢٤
التعليق وهو ينكر فيجب عليه رد المدعي به ان كان قائما
وضمانه ان كان فانيا **سئل** تسبب في غرامة مال شخص
عند بعض الظلمة واغراه عليه حتي غرم ماله للظلمة
هل يلزم المتسبب في ذلك **اجاب** اذا تعاون في شخص
ودفعه الي ظالم وعادة الظالم ان من يدفع اليه وتعاون
فيه عنده ان يأخذ منه مالا مصادرة يضمن الشاكي
في هذه الصورة ما اخذه الظالم هذا ما افتى به
المفتاخر ومن علم اننا **سئل** عن المتبايعين اذا
اختلفا في وصف المبيع فقال المشتري للبائع ذكر
هذه السلعة مثلا شامية وقال البائع ما قلت لك
الا انها بلدية فالقول لمن **اجاب** القول للبائع مع
يمينه لانه ينكر حق الفسخ والبيينة للمدعي اي المشتري
لانه مدع **سئل** اذا مات احد المستاجرين فوضع
ورثته يدهم علي المستجرة مدة ثم حكم الحاكم
بفسخ الاجارة بالموت فهل تنفسخ من يوم الحكم

او من حين الموت اجاب ان لم يحكم لهم حاكم ببقاء الاجارة
وانتقال الحق لهم فالفسح من حين الموت **سئل** عن
الزندق من هو **اجاب** الزندق هو من يقول ببقاء
الدهر اي لا يؤمن بالآخرة ولا بالخالق ويعتقد ان
الاموال والخدم مشتركة وقال في مكان اخر انه هو الذي
لا يعتقد الها ولا يعبا بحرمه شيء من الاشياء وفي قول
توبته روايتان والذي رجع قبول توبته **سئل** عن
اشقي قال في عشر الاخير من رمضان لعن الله هذه الليالي
المباركة **اجاب** يعز ربنا بليغا لانه استهان
بما عظم الشرع **سئل** عن العامل في مال المضارب
اذا مات وطالب رب المال ورثته بالمال والربح
وادعوا ان مورثهم قبضه ذلك فهل يقبل قولهم
لم ام القول لرب المال **اجاب** المضارب اذا مات
ولم يبين امر مال المضارب لزمه ذلك في ترخته
ولا يقبل قول ورثته انه رد المال الى صاحبه الابينة

١٢٢
٤٤
تشهد انه رده الى المالك المصا وتشهد ان المضارب
قال قبل موته رددت المال والربح الى المالك **سئل**
اذا اطلق الرجل زوجته وله ولد منها صغير فقد رله
فرضا واذن لاه في الاستقراض والانفاق عليه
ثم سافرت مدة بغير اذن مطلقها ثم حضرت
وطالبت بما انفقته **اجاب** تستحق الفرض مقيمة
او مسافرة باذن او بغير اذن ولا تسقط بذلك
نفقة الصغير ولا اجرة حضانتها **سئل** عن معنى
قولهم واختلاف الدار حقيقة او حكما **اجاب**
صورته ان يموت شخص ذي دار الاسلام وله ابن في
دار الحرب وهو في اهلها مقيم بها فهذا لا يرث
ابله لان دارها مختلفة حقيقة فلو فرضنا
ان الابن جاء الى دار الاسلام بامان غير قاصد
الاقامة بها فمات ابوه في هذه المدة التي استام
فيها الابن لا يرث ايضا من ابيه شيئا لان داره ودار

الحرب مختلفة حكما وكذا الوقات الابن لا يرث الاب
منه شيئا لان ابنه ليس من اهل الدار حكما وان كان
فيها حقيقة لانه قصد الرجوع اليه اذ الحرب **سئل**
عن العاقد اذا صدر في النكاح صيغة التزوج على
وجهها الشرعي فقال الزوج نعم يا سيدي قبلت
هذا النكاح او قال الزوج نعم لا غير هل ينعقد
اجاب اذا اجاب الزوج نعم قبلت بهذا الصداق
هذا النكاح او اقتصر على قوله نعم في المجلس قبل
ان يشتغل بكلام اخر صح النكاح **سئل** عن المتوفي
اذا تضرع لمسح راسه **اجاب** اذا غلب على ان يفرغ
المسح سقط عنه المسح ولا يجب عليه شيء **سئل** هل
يجوز حبس الطيور المنفردة وهل يجوز عتقها وهل
في ذلك ثواب وهل يجوز قتل الوطواط والملوث
حصر المسجد بخربها الفاحش **اجاب** يجوز
حبسها للاستيناس بها واما اعتاقها فليس

فيه ثواب وقتل الموزي منها ومن الدواب جائز **سئل**
عن مديون رهن قصبا لم يبد صداقه لكنه بكل صلاح
عند انقضاء الاجل **اجاب** رهنه بدون الارض لا يصح
سئل عن رجل استعار شيئا ليرهنه فرهنه الى اجل
فاستحق الدين فطولب بخلاص الرهن فلم يخلصه
هل المعير حبس المستعير **اجاب** نعم له ان يطالب
المستعير بخلاص الرهن ويحبسه به الي ان يفتك
الرهن وله ان يفتك الرهن ممن هو مرتهن عنده
بان يدفع له الدين الي المرتهن وياخذ الرهن ويرجع
على المستعير بما دفعه المعير **سئل** اذا اقر شخص
بانه لا يستحق علي فلان حقا ولا يمينا بانه تعالى
ان وجب لما مضى من الزمان والي يوم قارنحه ثم
ادعى المقرب دعوى ثانية وطلب يمينا فهل يحلف
اجاب لا تسع دعواه ولا يمينا عليه لان اليمين
بعد صحة الدعوى **سئل** عن شخص ادعى على شخص

بشركة او قرض او ودیعة او عارية او يقبض ماله بطريق
الوكالة فانكر ثم اعترف وادعى لدفع والرد فهل يقبل
قوله **اجاب** اذا احدى هذه الصور ثم ادعى الرد لا
تقبل الا ببينة لانه بالجود خرج عن ان يكون امينا
سئل عن رجل استاجر عينا من رجل مصدق قال ان
العین ملكه ثم طلب المستاجر منه بينة انها ملكه
خوفا من مدع يدعيها فهل ذلك **اجاب** اذا استاجر
منه مصدق قاله او غير مصدق يلزمه الاجرة ويحبر
علي دفعها اليه وليس له ان يطالبه ببينة انها ملكه
ما لم يتبين غير ذلك **سئل** عن تزكية اهل الذمة كيف
هي **اجاب** ان يزكية في الامة في دينه ولسانه ويده
وانه صاحب يقظة **سئل** عن شخص باع لشخص
سلعة واحال بثمنها شخصا وقبل المحال عليه
الحواله وكذلك المحتال ثم تقايلاني البيع ما الحكم
في الحواله هل تنفسخ ام لا **اجاب** المقايلة صحيحة

ولا تنفسخ الحواله ويلزم المحال عليه دفع المبلغ
للمحتال ثم يرجع علي المحيل **سئل** عن نصراني حصل له
خيل في عقله بسبب عشق او غيره لكنه يستحضر
الجواب عما **سئل** عنه ويفهم الخطاب فاسلم وحصل
له سرور بذلك وكل وقت تمدح الاسلام ويذم دين
النصرانية هل يصح اسلامه **اجاب** حيث كان هذا
مميزا فانه يصح اسلامه ولا يقبل رجوعه ويحبر علي
العود الي الاسلام **سئل** هل تسمع الدعوي في الدين
الموجب علي المديون لاثباته وتسجيله **اجاب** نعم
تسمع الدعوي فيه الاثبات لا المطالبة به **سئل** عن
المرأة المخدومة من هي اي الرفيعة النسب **اجاب**
اذا لم تكن لها عادة بالزوج الي السوق ولم يتقدم
لها خصومة بين يدي حاكم **سئل** عن شخص وكل
شخصاني بيع عقاره فباعه من شخص ثم المشتري
باعه من شخص اخر ومضت مدة طويلة علي ذلك

وصدر هذا التصرف جميعه في بلد الموكل وبعلمه وهو
سألت ثم أظهر الموكل مكتوبا بأنه كان ملكا العقار شخص
قبل الوكالة بالبيع وان المالك وقفه على المملكه الموكل
فهل تسمع دعواه **اجاب** اذا ادعي وفقا محكوما
بصحة تسمع دعواه وبينته والا فلا واذا سمعت
دعواه وبينته نقض البيع ورد الثمن **سئل** عن
رجل اقران طلق زوجته ثلاثا من مدة ثلاثة اشهر
وصدقته الزوجه على ذلك وانها حاضرت ثلاث
حيض هل يقبل قولها **اجاب** الذي عليه المتأخرون
من علماءنا انها تعتد من وقت الاقرار الا ان
تقوم بينة على ما تصادق عليه ومذهب المتقدمين
انها لا تصدق ان **سئل** عن شخص تخاصم مع آخر
فقال انا اخلي لك هذا البلد واسافر فقال خصمه
عشرة ايام تعالي مات رسول الله صلى الله عليه وسلم
وما افتقرت الدنيا اليه **سئل** فماذا يجب علي القائل

وهل

57 ٢٧
وهل تقبل ثوبته **اجاب** هذا خطأ من قائله
وجهاله عقدا رابني عليه السلام وهو قريب من الكفر
الا انه لم يكن كفرا ويحتاج قايلا الي تعزيزه ببيع ليحترز
عن مثل هذا الكلام **سئل** عن شخص ادعي علي شخص
اخر بدعوي توجب كفرا فانكر فجز المديعي عن اقامة
البينة هل يجب علي المديعي شيء **اجاب** انكار المديعي
عليه ما ادعي به المديعي علي تقدير ان تقوم عليه بينة
بذلك يجب عليه توبه وان عجز المديعي عن اثبات ما ادعاه
لا يجب عليه شيء اذا صدر الكلام علي وجه الدعوى عند
حاكم شرعي اما اذا صدر علي وجه السب والافتراء
فانه يعزر علي حسب ما يليق به **سئل** اذا ادعي شخص
عند حاكم بدعوي علي آخر واحضر بعض بينة شريفة
ثم علم المديعي ان ليس له خلاص عند مذهب هذا القاض
فقال للقاضي انا رفعت طلبي عن خصمي في هذا الوقت
يقصد بذلك الذهاب الي قاض اخر هل يجيبه القاضي

الذي ذكر ويدفعه عنه الى قاض اخر **اجاب** نعم ما لم يطلب
من القاضي الحكم فله ان يؤخر حقه وعلمه القاضي من ذلك
لان المدعي من اذا ترك تركه **سئل** عن اسيرين اذن
احدهما لصاحبه ان يشتريه من الا فرنجي الذي اسره
فاشتراه ثم ان الاذن تسحب وهرب من الا فرنجي
بعد الشراء وقبل نقد الثمن والزم الا فرنجي المشتري
بالثمن واخذ منه في داره فهل يلزم الاذن **اجاب**
ان افلته الكافر من اسره وسلمه للمشتري ثم هرب
بعد ذلك استحق الا فرنجي الثمن على الماذون والا
فلا شيء للكافر لانه لم يسلم الي المشتري ولا للمشتري
على الاذن شيء لانه لم يستخلصه **سئل** عن دار
مستهدمة ليقيم اجرها وليه نحو عشرين سنة
باجرة المثل بعضها معجلا لبعضها والبعض
الاخر مؤجلا النفقة اليتيم واصرف المعجلة
في عمارة الدار فبلغ اليتيم في اثناء المدة وطلب

فسخ هذه الاجارة مدعي ان اجرتها الآن زادت
فهل ذلك **اجاب** اذا اجروا الوصي والقاضي على هذا
الوجه لضرورة لا بد منها كالعجارة والنفقة وليس
للصغير مال غيرها يسبق عليه منه ولعمارة الدار
والاجرة حينئذ اجرة المثل ثم بلغ الصبي واراد فسخ
الاجارة لا يلتفت اليه والاجارة ماضية **سئل** عن
شخص قال في مجلس القاضي في حضرته ان شهد علي زيد
بكذا كان قوله مقبولا علي وكان حقا ما يقوله فحضر
زيد فشهد عليه فكذب فهل يلزم ذلك او لا **اجاب**
ان كان زيد عدلا قبل قوله سواء رضي به او لا وان لم
يكن عدلا لا يقبل قوله عليه ولا اعتبار برضاة
السابق لان فيه تعليق لزوم الحق بشهادته والالزام
لا يصح تعليقها بالشروط **سئل** عن ارض مشتركة
بين اثنين جعلها وقف على جهات ثم توفي احدهما
فحصل بين الواقف الاخر والناظر علي وقف الميت

منازعة وطلب القسمة فهل يقسم **اجاب** نعم تقسم
 الارض المذكورة ويفوز نصيب كل منها عن الآخر
 اذا كان نصيب كل منها على جهة **سئل** عن
 شخص استاجر دارا مدة باجرة مؤجلة ثم اجرها الشخص
 باجرة معجلة وقبضها وتسحب فعند انقضاء المدة
 طالب المور المستاجر الثاني هل له ذلك **اجاب** ليس
 للموثر ان يطالب الثاني بماله على المستاجر الاول **سئل**
 هل تجب نفقة اولاد الاولاد على جدتهم لا يبيهم اذا
 مات ابوهم او غاب او كان حاضرا او هو فقير وهم فقراء
 والجدة غني **اجاب** نعم تجب على الجد نفقة ان مات الاب
 وان غاب يوم مر الجد بالانفاق عليهم والرجوع على الاب
 اذا حضر وايسر **سئل** هل تجب نفقة احد من العصبة
 على عصبة **اجاب** لا تجب على العصبات نفقة عصبة
 غير الوالد والجدة فانه تجب النفقة على الابن لانيه وجره
 وعلى الاب لابنه وابنته واولاد اولاده وتجب على ذي

الرحم المحرم بشرط ان يكون المنفوقه فقيرا ومن يجب
 عليه النفقة غنيا على ما يساوي نصا يا فاضلا عن
 حوايج الاصلية ويجبر اذا امتنع من الانفاق
 على الاقارب كما يجبر اذا امتنع من الانفاق على
 الزوجات **سئل** اذا ساق شخص شخصا على اشجار
 معلومة مدة معلومة مساقاة صحيحة مستوفاة
 للشروط ثم اذا داحدها فسخرها هل يملك ذلك **اجاب**
 المساقاة كالاجارة فكل عذر تنفس به الاجارة تنسخ
 به المساقاة من جملة الاعداد مرضا العامل لا يستطيع
 معه العمل بنفسه وكذا ان كان خائنا يسرق الثمرة
 والسعف فلما لا اخراجه وكذا اذا قصد ترك هذه
 الصناعة **سئل** عن جماعة في سفينة تخاصموا
 مع اهل سفينة اخرى فطلعت جماعة منهم الى
 السفينة الاخرى باسلحة وضرب واحد منهم
 شخصا في راسه فسقط في البحر وغرق ومات فماذا يجب

علي الضارب واذا شهد عليه بعض رفقائه اللذين
طلعو الى السفينة هل تقبل شهادتهم **اجاب** اذا
شهدوا والشهود وان كانوا من رفقائه انه سقط في
البحر من ضربته وغرق فعلى الضارب دية المضرور
في ماله **سئل** عن رجل قال لو كيلة هات من صندوقي
خمسين ديناراً فذهب واتى بها ثم بعد مدة تحاسبا
فقال الوكيل لي عندك ثلاثة وعشرين ديناراً فلا تخب
ما كنت وجدت في الصندوق سوى سبعة وعشرين ديناراً
ودفعت الباقي من عندي فكذب **اجاب** القول للوكيل
مع يمينه انه ما وجد في الصندوق سوى ذلك وان البقية
من ماله **سئل** اذا استلج شخص من شخص داراً وارضا
ليستفع بها المستاجر خاصة دون غيره فهل هذا الزبط
لازم **اجاب** له ان يستفع بها لنفسه ولغيره وان
اشترط عليه الا يستفع بها الا هو فانه شرط غير مقيد
لان السكنى والزراعة اذا عين ما يزرع لا يختلف

باختلاف

٤٩ -

باختلاف المستعملين ولم ان يوجر غيره **سئل** عن
رجل طلب من زوجته النقلة معه الى دار يختارها في
بلد ها فابت الا ان يعطيها كسوتها والحال من صداقها
اجاب ليس لها ان تمتنع الا لصداقها الحال اما الكسوة
والمؤجل فليس لها الامتناع بسببها فان امتنعت
بسببها ففيها نكاح لانفقة لها ولا كسوة مادامت
علي ذلك **سئل** اذا انفق الوصي على اليتيم وكساها بغير
تقدير فرض من حاكم هل يعتد به **اجاب** للوصي ان
ينفق على الصغار ولا يحتاج ذلك الى فرض قاصر والقول
قوله فيما انفق اذ لم يكذب الظاهر وفي تحليف خلاف
سئل عن الوصي اذا باع عقار اليتيم لنفقة ولعدم
ماله ينفقة عليه بتمن المثل بغير اذن الحاكم هل ينفذ ولا
اجاب اذا باع على هذا الوجه ولا يحتاج الى اذن
الحاكم **سئل** اذا اخبر حاكم حاكماً بقضية هل يكفي
اخباره ويسوغ للحاكم العمل بها **اجاب** لا يكفي اخباره

بلا بد من شاهد آخر **سئل** اذا ادعى شخص على آخر
 بحق واظهر مسطورا فانكر المدعي عليه وتعدز حصوا
 الشهود فطلب المدعي يمينه ان هذا المسطور ما كتبه
 علي هل يحلف علي ذلك ام علي عدم الاستحقاق
 خاصه **اجاب** يحلف علي عدم الاستحقاق خاصه
سئل عن شخص ادعى علي شخص بحق واظهر خطيه
 بذلك فانكر المدعي عليه هل يحلفه القاضي انما ليست
 خطه او علي عدم الاستحقاق او يستكتبه **اجاب**
 اذا كتب علي رسم الصلوك ووجد انه خطه يحلف علي
 انه ليس بخطه لانه انكر الكتابه ويستكتبه القاضي
 فاذا كتب وقال اهل الخبرة هما واحد الزم الحق
 وان اعترف انه خطه وانكر ما كتب فيه حلف المقر
 ان المقر به قبضه وقضيه وان لم يحلف لا يقضيه
سئل اذا كتب شخص كتابا لزوجته فيه طلاقها
 وعلقه علي براءتها **اجاب** اذا كتبه علي رسم الكتب

يمكن في عدم الاستحقاق لا
 على انه ما كتب المسطور

وشهد علي انه كتبه او اقربه اعتبر مضمونه **سئل** عن شخص
 صغير في حضانه امه او جدته او خالته القربا و اراد
 والده انتزاعه والسفر به هل له ذلك **اجاب** ليس له
 ذلك بغير رضا من لها الحضانه ويحكم الحاكم علي والده
 بعدم السفر به **سئل** هل يسمع الحاكم دعوي الذي
 علي مثله بمن خرا وخنزرو ويحكم به ويجسر غريمه
اجاب نعم بحسب الثمر علي المشتري ويجسر عليه اذا
 طالبه وامتنع من دفعه يجسر قاضيه المسلمين في ثلثه
سئل اذا كتب شخص ورقه بخطه ان في ذمته لشخص
 كذا ثم ادعى عليه فجد المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد
 عليه **اجاب** اذا كتب علي رسم الصلوك يلزمه المال
 وهو ان يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني ان في ذمته
 لفلان بن فلان كذا فهو اقرار يلزم به وان لم يكتب
 علي هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه **سئل** عن شخص
 ادعى علي اخ بمبلغ ثمقتني مسطور مرقعي اقربه يقبض

العوض والتمن فهل يحلف مع وجود البيضة على اقراره
بقبضه العوض **اجاب** اذا اقر بقبض المبلغ او العوض
ثم ادعي عدم القبض فذهب الي حنيفة ومحمد رحمهما الله
لا يقبل انكاره بعد ذلك وقال ابو يوسف اذا ادعي انه
اقر بالقبض ولم يكن قبض يحلف المدعي انه قبض كما اقر
ويلزم ما اقر به اذا حلف المدعي فان لم يحلف لا يقضي
له بشي وعمل القضاة والفتوي على قول ابي يوسف
سئل رجل له علي اخر حق شرعي فطالبه بذلك عند الولاية
والحجاب فغرم مبلغا للنقبا واعوان الظلمة هل
يلزم الشاكي بذلك **اجاب** اذا كان في البلد قاض
يخلص الحقوق وعدل المدعي عنه وشكاه من غيره
وغرم المدعي عليه افني المتأخرون ان للشاكي عليه
ان يرجع على الشاكي عما غرم **سئل** عن الذي
اذا سكر هل يحد **اجاب** اذا شرب الخمر وسكر
منه المذهب انه لا يحد وافني الحسن بن زياد يحد وقال

بعض مشايخنا ما قال الحسن حسن لان المستكر حرام
في جميع الاديان وان اعتقدوا حرمة الخمر تجري عليهم
احكام المسلمين في الحد بشرها **سئل** هل يجوز وقف
البناء والغرس دون الارض **اجاب** والفتوي على صحة
ذلك **سئل** عن المدعي اذا رفع اليمين عن المدعي عليه
هل يحلف بعد ذلك **اجاب** اليمين حق للمدعي فاذا
اخر التحليف لا يسقط حقه وله ان يحلف متى شاء
لان الخصومة انما تنقطع باليمين **سئل** عن
امراة مخدرة طلبت امراة مخدرة لمجلس الشرع
لتحضرها في الليل وكان عادة المخدرات في البلد
ذلك هل يلزمها الحضور الي مجلس الشرع ام لا **اجاب**
اذا كان عادة المخدرات ذلك يلزمها الحضور الي مجلس
الشرع والحالة هذه **سئل** هل يجوز لاهل الذمة
ان يعملوا بناههم على بناء المسلمين او يسكنوا
دارا عالية البناء بين الجيران من المسلمين

اجاب لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل تمنعون ان يسكنوا
محلات المسلمين ويومرون بالاعتزال عما كن منفذة
سئل عن شخص اشترى من اخيه دارا ونبت بالبينة
العادلة الشرعية ان البايع لم يزل مالكا حائزا للدار
المبيعة الى حين البيع ثم ان المشتري وقف الدار
وحكم حاكم بذلك ثم بعد مدة اقام البايع بيعة شذت
انه وقفها قبل صدور البيع من غير حكم هل تسمع هذه
البيعة ام الوقف الذي حكم به هو الصحيح **اجاب**
اذا باع دارا ثم ادعى انه وقفها قبل صدور البيع او وقفها
مورثة اختلف فيه قيل لا تسمع دعواه ولا بيعة لانه
متناقض في دعواه لانه بيعة دليل على ملكه وله بيعها
ودعواه الوقف منه او من غيره متناقض وقيل تسمع
البيعة لان الوقف حق الله تعالى فلا تشترط الدعوى
فيه فتسمع البيعة لانها بيعة حسبية **سئل**
عن شخص توفي ببلد وله مال ببلد اخرى فاشتبى شخص

ببلد الميت ديننا عليه وطلب من الحاكم ان ياذن لمن في يده
المال ان يدفع له ذلك فهل يجيبه القاضي لذلك **اجاب**
نعم اذا ثبت ان المال للميت وثبت الذين قال القاضي
يتربص اياما فان لم يحضر عنده احد حكم القاضي له
بدينه وهل يؤخذ منه كفيلا قال ابو حنيفة لا وقال
يؤخذ احتياطا ان قد يحضر غريم اخر **سئل**
عن امرأة ادعت عند قاض ان زوجها سافر ولم
يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها واثبتت بيعة
عليه لكونه فسخ عنها فهل يجوز للحنف ان يزوجه
واذا حضر الاول ما حكمه **اجاب** اذا قامت بيعة
عند القاضي ان الزوج غايب عنها ولم يترك لها نفقة
وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يري ذلك
فسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على الغايب وفي
القضاء على الغايب عندنا
روايتان منهم من رآه نافذا ومنهم من لم يره نافذا

فعلى القول بنفاذه يسوغ المحنف ان يزوجهما من الغير
بعد انقضاء العدة واذا حضر الزوج واقام البينة
عليه خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بيته
لان البينة الاولى ترجحت بالقضاء فلا تبطل بالثانية
سئل اذا استاجر شخص دار وقف من مؤجر شرعي
ثم انه هدم ما بيده العاديه وغير معالمها وجعلها حائطا
او طاحونا او فرنا او غير ذلك هل يلزم المستاجر
هدم ما بناه واعادة العين الموقوفة كما كانت اجاب
ينظر القاضي في ذلك ان كان ما غيره اليه انفع لجهة
الوقف وهو متبرع في العمارة عما نفقه وان لم
يكن انفع لجهة الوقف ولا اكثر ريعا الزم بهدم ما
صنع واعادة الوقف الي الصفة الاولى التي كانت
عليه بعد تعزيره مما يليق بحاله سئل عن رجل
وقف وقفا على جهات ولم يحكم به حاكم ثم وقفه
على جهات غير الاولى وحكم به حنفي هل يصح اجاب

مذهب

مذهب الامام ان الوقف لا يلزم الا بالحكم او تعليقه
بموت قبل ان يرجع عما علقه فعلى هذا يبطل الوقف
الاول ويصح الثاني لكن الفتوى في الوقف على قولها
انه لا يشترط للزومه شيء مما شرطه ابو حنيفة
رحمه الله فعلى هذا الوقف هو الاول وما فعله ثانيا
لا اعتبار به الا ان يكون شرطا في وقفه الاول انه
ان يغيره بما شاء من الجهات والمصارف غير الاول
فيصح ذلك منه سئل اذا سرق الذي اوزعنا ثم اسلم
هل يدرك عنه الحد اجاب ان ثبت عليه ذلك باقراره
او شهادة المسلمين لا يدرك عنه الحد وان ثبت
بشهادة اهل الذمة ثم اسلم لا يقام عليه الحد وسقط
عنه سئل اذا قال الذي انا مسلم او ان فعلت كذا
فانا مسلم ثم فعله او تلفظ بالشهادتين لا غير هل
يصير مسلما اجاب لا يحكم باسلامه في شيء من ذلك
كذا افتى علماؤنا والذي افتى به اذا تلفظ بالشهادتين

س

يحكم باسلامه وان لم يتبرأ عن دينه الذي كان عليه لأن
التلفظ بهما علامة على الاسلام فيحكم باسلامه وان
رجع الي ما كان عليه يقتل الا ان يعود الى الاسلام
فيتترك **سئل** هل يجوز اجارة المملوك ليجمع المملوك منها
اجاب لا يجوز ذلك لان الاجارة عقد على المنافع
لا على استهلاك العين واذا اخذ المستاجر شيئا من
المملوك فعليه ضمانه والاجرة عليه **سئل** هل يشترط
حكم الحاكم الاعذار للخصم واذا اعذرا ليه تسوف من
وقت الي وقت ما الحكم فيه **اجاب** اذا شهد الشهود
حق وزكوا والخصم لم يبدد فعاشر عيا حكم القاضي
وان طلبا المشهود عليه ان يؤخر الحكم ليحج بالدفع
قبل ثلاثة ايام يمهل ثلاثة ايام فان لم يحج بالدفع
قضي عليه **سئل** عن الدلال اذا ضاعت منه سلعة
او دفعها لمن يقبلها فسرقت من دارة او ضاعت
منه **اجاب** اذا ادعى الدلال ان المتاع وقع من

يده وضاع ولا ادري كيف ضاع لاضمان عليه كذا
في فتاوي قاضي خان واذا دفع الدلال السلعة لمن
يشترى بها فاحذها وهرب في فتاوي النسفي انه
لا ضمان عليه لان هذا امر لا بد منه في البيع وفي فتاوي
قاضي خان اذا طلب المبيع من الدلال بدراهم معلومة
فوضعه عند الذي طلبه فقال ضاع مني كان عليه
قيمتها لانه اخذ ماله على سبيل الشراء بعد بيان الثمن
وقالوا ولا شيء على الدلال هذا اذا كان مؤذونا
بالدفع الي من يريد المشتري فان لم يكن ماذنونا
في ذلك يكون الدلال ضامنا **سئل** عن الدلال اذا
باع السلعة باذن مالكها فتسحب المشتري هل يلزم
الدلال الثمن **اجاب** لا ضمان على الدلال **سئل**
هل يقبل قول الذي الطبيب في قدم العيب وحدوثه
اجاب لا يقبل قول الكافر على المسلم ولا يثبت
بشهادته على المسلم حكم **سئل** اذا باع شخص شخصا

عبدًا ففسخه عند المشتري فاقام بينة ان له عادة
بالهرب عند بايعه **اجاب** لا تقبل بينته بالعيبة اذ
ابقا وليس له ان يرجع علي البايع بشئ من الثمن مادام
ابقا فاذا ثبتت موته واقام بينة انه كان ابقا عند البايع
بغير البلوغ ثم اتى عند المشتري بعد البلوغ رجع حينئذ
بنقصان العيب وانه كان ابقا عند البايع قبل البلوغ
فباعه فابق عند المشتري بعد البلوغ لا يرجع بشئ
لاختلاف سبب العيب **سئل** عن شخص اشترى
من اخو دارا وعمرها وزاد فيها بناء وكذا كسيفة
وغيرها ثم ظهر ان البايع كان تقدم له بيع فيها الاخر
اجاب اذا تبين ان البايع باع ذلك العيب بينة
شرعية فان لم يرض المستحق بهذا البيع وكلف المشتري
نقص ما بناه رجع المشتري علي البايع بالثمن وما
نقص البناء والغرس بالقلع **سئل** عن دواب كانت
سائبة ترعى فعرض بعض الدواب بعضا قتله

56
اجاب اذا كانت المواشي في المرعى فاقلفت شيئا من مال
مسلم او ذمي او زرع ولم يكن ارسلها احد فلا ضمان
فيه لمحدث جرح العجماء جبار **سئل** عن الذمي
اذا بني دارا عالية عن دور المسلمين وجعل لها
طاقات وشبابيك للشرق علي جيرانه هل يمكن من تلك
اجاب اهل الذمة في المعاملات كالمسلمين
ما جاز للمسلم ان يفعل في ملكه جاز لهم وماله
يجز للمسلم لم يجز لهم وانما يمنع من تعلية بناءه اذا
حصل ضرر منه لجاره من منع ضوؤه وهو هذا ظاهر
المذهب وذكر القاضية ابو يوسف في كتاب الخراج ان
له ان يمنع اهل الذمة ان يسكنوا بين المسلمين
بل يسكنوا منعوا لين عن المسلمين وهو ما افتيت
به افا اذا اتلف الصغير ما لا او قتل نفسا او بلاء
واشترى باذن وليه وخسر ما ذا يلزمه **اجاب**
ما اتلفه من الاموال فهو من امواله ان كان له مال

أخذه والاطول به إذا حصل له مال وما أكله
من الادميين سواء كان عامداً أو خطأ فهو علي
عاقلة إذا كان موجب فوق موجب الموصحة وإن كان
موجب أقل فهو أقل من ماله وإن خسر فهو في ماله
أيضاً علي حسب ما ذكر ولا يبطال بمعه من اذن له في
البيع والشري **وفي الخاتمة** لو قال اليهودي والنصراني
لا اله الا الله محمد رسول الله برئت من اليهودية ولم
يقبل مع ذلك دخلت في الاسلام لا يحكم باسلامه حتي
لو مات لا يصلي عليه واذا صلي الكتابي أو واحد من
اهل الشرك في جماعة حكم باسلامه عندها وإذا
قال اليهودي والنصراني أشهد أن لا اله الا الله وأشهد
أن محمداً عبده ورسوله لا يحكم باسلامه ما لم يقتل
برئت من ديني ودخلت في الاسلام وفي الجامع
أشنان شهداً باسلام نصراني مجبر ولا يقتل وعند
ابي يوسف لا يجبر وإذا قال اليهودي والنصراني

٥٧
٥٦
أما مسلم أو قال أسلمت لا يحكم باسلامه وكذلك إذا
قال أنا علي دين الحنيفية لا يصير مسلماً تارة
سئل عن الفسخ في الغبن الفاحش هل هو مذهبنا
اجاب ذكر في القنية ان البايع إذا غبن المشتري
أو المشتري غبن البايع فله المغبون الفسخ في أحدي
الروايتين بالغبن الفاحش واختارها بعض النجاشي
سئل إذا كتب الرجل خطه باقراره ثم مات أو أنكر
فشهد عليه انه خطه هل يحكم بما فيه **اجاب** إذا كتب
اقراراً على الرسم المتعارف بمحضرة الشهود فهو معتبر
فنسمع من شاهد كتابته ان يشهد عليه أما إذا شهد
انه خطه من غير ان يشهد واكتابه لا يحكم بذلك
سئل هل يحكم الحاكم بعلمي التعزير **اجاب** نعم
يحكم بعلمه ويقبل فيه شهادة النساء مع الرجال
سئل هل يجوز وقف العين الموهنة أو المستأجرة
اجاب نعم يجوز وقفها إذا افتركا أو انقضت

مدة الاجارة لا يجوز له بيعها **سئل** عن اهل الذمة
 اذا تظاهروا ببيع الخمر في بلاد المسلمين وغيرهم ماذا
 يجب عليهم وهل يجوز اراقنتها **اجاب** تمتنعون من اظهار
 ذلك في بلاد المسلمين التي تقام فيها الحدود والجمعات
 فان لم تمتنعوا وراي الحاكم تعزيرهم باراقنتها فعل
سئل عن فسقية صغيرة يتوضون فيها الناس
 ونزل فيها الماء المستعمل وفي كل يوم ينزل فيها ماء
 جديد هل يجوز الوضوء منها **اجاب** اذا لم
 يقع فيها غير الماء المذكور لا يضر **سئل** اذا كانت
 قسمة الموارث عند اهل الذمة علي غير ما هي
 عند المسلمين فاذا ارادوا بيع عقار وجاوا
 الي مشرود المسلمين ليكتبوا مبايعة العقار علي
 حكمهم هل للمشرود ان يكتبوا المبايعة علي ملتهم
اجاب نعم للمشرود ان يشهدوا عليهم اذا كان
 من ديارهم ولا يتعوض لهم في ذلك الا اذا توافوا

طال

اي

الي حكم المسلمين فيقضي بينهم حكم الاسلام
سئل عن شريك طلب من شريكه او من العامل في مال
 المضاربة حساب ما باعه واصرفه فقال لا اعلم
 حسابا وانما باعت واصرفت وبقي هذا القدر هل
 يلزم بعلم المحاسبة ام لا **اجاب** القول قول الشريك
 والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه ولا يلزم
 ان يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد
 الي الشريك **سئل** عن رجل طلق زوجته ولم منها
 ولد دون التمييز فاجرها الولد مدة طويلة لتشفع
 به في الناس وقضاء الحاجة باجرة معلومة واذن
 لها في صرفها علي نفقتها ثم تزوجت هذه المطلقة
 فاداد ان تزاع الولد منها فهل هذه الاجارة صحيحة
اجاب اذا اجرة لائمة لمنفعة معلومة يمكن ان
 يفعلها الصغير فالاجارة صحيحة والاذن
 صحيح واذا تزوجت فللاب فسح الاجارة واخذ

منها لان الزوج ربما ينتضر ربا لصغير هذا هو
الغالب فهو عذرو الاجارة تنفس بالاعذار **سئل**
عن شخص كتب عليه مسطورا لشخص بالف درهم واقرب
الدين انه قبض منها خمسمائة درهم ثم ادعى المقر ان
عليه مبالغ وقبضه زوجته ايضا فادعى المقر ان
هدين المبلغين دخلا في الخمسمائة ولم يكن القابض
ذكر ذلك ولا حين الاسراء فالقول له او للمقر **اجاب**
اذا اقر قبض الخمسمائة من الدين يمين وجه القبض
فالقول قوله في بيان انه من جهة الحوالة وما قبض علي يد
زوجه مع يمينه الا ان يقيم المديون بينة انها غير
ما احواله وغير ما قبضت به الزوجة **سئل** عن
جماعة مستحقين وقفا اجرهم نحو خمسين سنة
وضمنوا دكر بعضهم بعضا وقبضوا الاجرة معجل
فعمر المستاجر وانشأ في الوقف زيادات كثيرة ثم ان
الاجارة فسخت بانتقال الوقف من بطن الي بطن

فما الحكم في البناء المسجل هل يلزم المستاجر ان يلزم المجرور
بقيمتة **اجاب** المستحقون ليس لهم ان يؤجروا الا ان
يشترط لهم من له ولاية الاجارة من فاضل او قاض واذا
اجر واولايتهم فليس لهم ان يؤجروا هذه الارض الا
ان يكون الواقف اطلق لهم ذلك فان لم يكن اطلق
لهم ذلك فهي اجارة فاسدة تنفس ويجب علي المستاجر
اجرا مثل لما انتفع من المدة فيه الا ان يحكم حاكم
بجوازها فيكم بصحة فحينئذ يجوز ولا تنفس حتي
تموت احد من المستحقين واذا تبدل المستحقون
ولم تنفس تنفس بقى الي مضي المدة فاذا مضت بقى مع المستاجر
باجرة مثلها الا ان تكون المصلحة في ذلك وحينئذ يؤمر
الباني برفع بنائه واذا وجد من يتاجرها باجرة
اكثر مما دفع الباني واذا مات المستاجر في اثناء المدة
تنفس الاجارة وترجع ورثته عما عجل من الاجرة لما
بقى من المدة علي القابضين او علي من ضمن الدرك في

الاجارة وان استمر واعلي لا تنفع بالعين المستجرة
 فعليهم اجرة المثل الي وقت الفسخ **سئل** اذا هجر الزوج
 زوجته وامتنع من وطئها هل لها المطالبة بذلك **اجاب**
 حق المرأة في مطالبة الزوج بالوطئ مرة واحدة في القضا
 واما فيما بينه وبين الله تعالى فينبغي ان لا يترك وطئها
 احيانا **سئل** هل تمكن الحاضنة من اخراج الولد
 والسفر به **اجاب** اذا وقع الطلاق وارادت
 السفر بالولد ان كان الذي قصدت بلدها وكان
 الزوج قد تزوجها فيها فلها ذلك وليس للاب منعها
 وان لم يكن بلدها او كانت بلدها لكن التزوج ما وقع
 فيها فلا لب منعها من ان تسافر بالولد معها هذا هو
 الصحيح **سئل** عن شخص وقف عقارات وديارات
 واوجرت عشرين سنين هل تصح في جميع المدة او تصح
 في ثلاث سنين او لا تبطل في الباقي **اجاب** اجارة
 الوقف اكثر من ثلاث سنين ان كانت ارضا واكثر

من سنة ان كانت دارا لا يجوز وتنفسه اذا لم يشترط الواقف
 شيئا واما اشترط شرط التبع ولا يزاد عليه الا لفروا
 لا بد منها والعقد اذا فسد بعضه فسد جميعه وينفسخ العقد
 في جميع المدة والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

تمت فتاوي قاري الهداية بحمد الله وعونه

وهي الرسالة المرغوب فيها علي يد افقر

العباد الله المعين محمد بن محمد بن بدر الدين

الاريجاي موطنا الاشعري

اعتقاد القصيري طريفة

سفراته لولوا له وسبح

المليز الجعيري امين

وذلك في اوائل شهر

شعبان المبارك

١٢٦٠

١٢٦٠